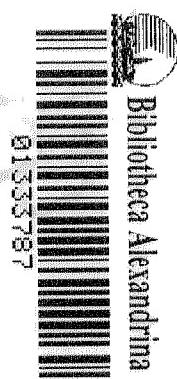


المعجم العجمي للفكر الإسلامي

سلسلة إسلامية معرفية (٩)

مشكلتان

كراهة فيهما



بقلم

لشناطان البزمي

قدح وق زلة

لخورطبة جابر البزمي



المستشار طارق عبد الفتاح سليم البشري

- ولد في القاهرة في ١ نوفمبر عام ١٩٣٣ م في أسرة علمية معروفة.
- تخرج في كلية الحقوق / جامعة القاهرة عام ١٩٥٣ م.
- تقلب في مختلف المناصب القضائية حتى درجة مستشار.
- يعمل الآن نائباً لرئيس مجلس الدولة المصري.
- له العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات المتميزة التي غطت جوانب فكرية وتاريخية وسياسية مختلفة، ومن أهم هذه المؤلفات والأثار: الحركة السياسية في مصر عام ١٩٤٥ - ١٩٥٢ م، المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (٤ أجزاء)، المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، إلى عدد من البحوث والمقالات المتميزة ومقنمات الكتب والدراسات الفكرية والسياسية.
- له مسهامات متميزة في كثير من الندوات والمؤتمرات العالمية.
- يعتبر من العناصر ذات الإسهام الفكري المتميز في بناء ملامح المشروع الحضاري الإسلامي الجديد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَلَا إِلَهََّ إِلَّا هُوَ عَلَىٰ خَاتَمِ الْأَنْبَيَا وَلَا مَرْسَلٌ إِلَّا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

١٥) أَفَرَايَا سِرِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١) خَلَقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَلَىٰ
أَفْرَاوِرِّكَ الْأَكْرَمَ ٢) الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْمَرِ ٣) عَلَمَ الْإِنْسَنَ
٤) مَا نَزَّلْتَ

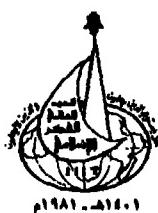
(العلق: ١ - ٥)

وَاللَّهُ أَخْرِجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا
وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئَدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ VA

(النحل: ٧٨)

مشكّلتان
وقدّرّة فيهما

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ / ١٩٩٢م



المعلم العالمي للفكر المسلم

هيرندين - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

مُشَكْلَتَانِ

وَقَرَاعَةٌ فِيهِما

فَدَمْ وَقَرَاعَةٌ
بِقَانِعٍ
لَهُ تَرْطِيمٌ بِلَامٌ لِيَلِامٌ
السِّنْ شَارِطٌ لَرْقٌ لِيَسِرٌ

دار القارئ العربي

القاهرة - مصر الجديدة - أرض المولى ١٤ ش عبد الله دراز
الدور الثالث ت : ٢٩٠٦٧١٥ فاكس : ٢٩٠٦٧١٧



سلسلة قضائياً الفِكرُ الْإِسْلَامِيُّ (٨)

© جميع الحقوق محفوظة
المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرنون، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الفهرس

المقدمة	٩
الأزمة الفكرية	٩
قضايا الأزمة وجنورها التاريخية	٩
مدرسة المعهد وتناول الأزمة	١٠
مشكلتان نموذج مدرسي	١٢
مشكلتان	١٥
نظام الحكم	١٥
الفشل في تحقيق الوحدة	١٧
الاختلاف حول المفاهيم وآثاره	١٨
افتقاد مناخ الحوار	٢٠
الفصام في الشرعية المخزية	٢١
إمكانات ومقومات التصحح	٢٦
كارثة الخليج	٢٦
أولاً: بالنسبة لإمارات الخليج	٢٧
ثانياً: بالنسبة للأوضاع العربية	٢٩
ثالثاً: بالنسبة للجيوش العربية	٣٠
رابعاً: بالنسبة للقوى السياسية العربية	٣٢
خامساً: بالنسبة للوجود الأجنبي	٣٤

٣٧.....	قراءة في مشكلتان
٣٧	انعطاف نحو انعكاسات الأزمة الفكرية المعاصرة
٣٧	العقيدة قاعدة الفكر المت
٣٨	تحديات الأزمة الفكرية قبل كارثة الخليج
٤٢	المشكلة الثانية
٤٣	الصحوة وحقيقةها
٤٣	بين الماضوية والتجدد
٤٦	قصور الراجح الثقافية
٤٧	الشعوب والكارثة الثانية
٤٨	انهيار مفهوم الأمة
٤٨	الفئات العلمانية
٥١	فشل منطلقات التغريب الأنماطية
٥٤	ضرورة المشروع الحضاري الواحد
٥٥	الإسلاميون والفصائل الأخرى
٦١	الإسلاميون والمشروع الحضاري
٦٣	الإسلاميون والأزمة الفكرية
٦٥	مفهوم الأمة
٦٨	تفرق الأمة
٧٠	الأمة والانحراف السياسي
٧٠	تأصيل الانحراف
٧١	الشرق والشرقيون في نظر الأفغاني
٧٣	فشل مشاريع الاصلاح
٧٣	همسةأخيرة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نستغفره ونستعينه ونستهديه ونعود به — سبحانه —
من شرور أنفسنا وسياط أعمالنا ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
ومن تبعه واهدى بهديه إلى يوم لقاءه.

الأزمة الفكرية:

لقد درج المعهد العالمي للفكر الإسلامي في العقد الماضي من عمره المديد إن شاء الله على التأكيد في أكثر من دراسة وندوة ومقالة ومحاضرة على أن هناك أزمة فكرية لدى هذه الأمة وأن على علمائها وملوكها توسيع جوانب هذه الأزمة الفكرية في تاريخنا وترايانا وتتبع مسارها والكشف عن جذورها المختلفة وبيان أهم وأبرز القضايا التي انعكست تلك الأزمة عليها ورصد ظاهرها المختلفة ومحاولة إقناع الأمة بخطورتها وضرورة تظافر جهود العلماء والباحثين والمفكرين على معالجتها. بدأ ذلك في حوارات التأسيس في مؤتمر (إسلامية المعرفة) الأول صيف عام ١٩٧٦م وظهر ذلك في كتاب (إسلامية المعرفة) وكذلك في كثير من المؤتمرات العالمية والندوات المتخصصة التي عقدها المعهد.

قضايا الأزمة وجدورها التاريخية:

كما تناولت دراساته وبحوثه جوانب مختلفة من القضايا التي انعكست هذه الأزمة الفكرية عليها في الاعتقاد والسلوك ونظم الحياة السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية وعملية بناء الأمة الداخلي وعلاقتها الخارجية وانقساماتها الكلامية والفقهية التي برزت واضحة فيها آثار الموقف العقلي والفكري للأمة في قضايا أساسية مثل قضية (النص والعقل) وطبيعة العلاقة بينهما وأثر ذلك في أفكار تلك الفرق حول مرئية تقييم الفعل الإنساني ومراتبه وكيفية حدوثه وقضية (الاختيار والجبر) وعلاقتها

بالموقف الفكري والعلقي لعلماء الأمة من (الإرادة الإنسانية) والعلاقة بينها وبين هذه المفاهيم ومفهوم (الإرادة الإلهية) والعلاقة بينها وبين مفاهيم (العلل والأسباب والشروط) وكذلك (الإمامنة العظمى) مفهوماً وشروطًا ووسائل وأدوات وما إذا كان الرجوع فيها إلى النص، أو إلى الأمة وخبرتها، ومخزون تجاربها مع الاهتمام بالوحى في الأصول والمقاصد والغايات. والموقف من الواقع التاريخي وحججته من عدمها وغير ذلك من قضايا شكّل الانحراف الفكري فيها جذوراً ومنابع لكثير من المشكلات التي منها — اليوم — نعاني. ولا نزعم أننا قد فرغنا من بحث تلك المعضلات الفكرية الكبرى أو نقضينا الأيدي منها فلا تزال أطروحتانا في معالجاتها في بدايتها وفي إطار العموميات بهذه المعضلات في حاجة إلى دراسات جادة جماعية وجامعية وفرق أبحاث وندوات متخصصة لكي تبلور الرؤية الصحيحة السليمة فيها للأمة — بشكل يوازي ما كانت عليه الرؤية الإسلامية في هذه القضايا من وضوح في عصر الرسالة ولدى الصدر الأول قبل حدوث الفرقه ووقوع الاختلاف.

مدرسة المعهد العالمي للتفكير الإسلامي وتناول الأزمة:

ولقد تعرض عديد من مفكري المعهد وقيادات مدرسته وحملة المشروع الفكري الثقافي الإسلامي إلى هذه الأزمة وبعض جوانبها المعاصرة من قبل: فتعرض لها المرحوم مالك بن نبي والشهيد إسماعيل الفاروقى و د. محمد المبارك وعالجهما د. عبد الحميد أبو سليمان في كتابه (أزمة العقل المسلم) وكثير من دراساته ومحاضراته وتعرض لها د. عماد الدين خليل في (إعادة تشكيل العقل المسلم) و أ. عمر عبيد حسنة في، (مراجعةات في الفكر والدعوة والحركة). وتناول بعض جوانبها شيخنا الجليل محمد الغزالي. كذلك تعرض لمجموعة من قضاياها الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى، والأستاذ مصطفى محمد الطحان، والأستاذ جودت سعيد، ود. ماجد عرسان الكيلاني، والأستاذ محمد قطب، ود. عبد المجيد النجار، و د. جعفر شيخ إدريس و د. جمال الدين عطية وآخرون.

كما أفرد لها د. محمد عمارة الكتاب الخامس من سلسلة «الإسلام دين الحياة». وتناولها بالبحث د. سيد دسوقي حسن بالإشتراك مع د. محمود سفر ومنفرداً، وتعرض لها الأستاذ محمد عبد الحليم أبو شقة، ود. أحمد كمال أبو المجد ود. محمد سليم العوا ود. سيف الدين عبد الفتاح و د. فتحى عثمان والأستاذ محمد أبو القاسم،

والمستشار طارق البشري و د. منى أبو الفضل وعدد كبير آخر من الكتاب في دراسات مستقلة وفي مقالات وبموجث ندوات. كما عرضت لها في بعض ما تناولته من محاضرات ودراسات، وتعرض لها بالبحث كثير من مفكري الأمة وكتابها كل من وجهة نظره وزاوية رؤيته. لكنَّ كلمة الجميع اتفقت على خطورة «الأزمة الفكرية» واعتبار معالجتها مدخلًا من أهم مداخل الإصلاح إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

وقد سعدت بالإطلاع على مقدمة للمستشار الأستاذ طارق البشري كان قد أعدها لتقديم تقرير تحليلي أعدته مجموعة منتخبة من الباحثين الشطرين الجادين حول «الأمة في عام» أي عام ١٩٩١م الذي حفل بمحشد من أحداث جسام ، وقد صدر التقرير — مؤخرًا — في القاهرة.

مشكلتان نموذج مدرسي:

وقد دار التحليل حول مشكلتين: مشكلة «الحكم» أو «الجماعة السياسية ومشكلة الحكم» ومشكلة أو كارثة «الخليج» وأثر كل منها في سير الأحداث في ذلك العام في قطر من أهم أقطارنا العربية المسلمة الذي اتخذ موضوعاً للدراسة إلا وهو مصر.

ومع أن المعهد قد اختط لنفسه سياسة استراتيجية ثابتة لا حيدة عنها تتلخص في الانصراف التام إلى القضايا الفكرية والمنهجية والثقافية، وتعتبر «المشكلتان» عند النظرة الأولى في آخر ما يندرج تحت قضاياه لكن المعالجة المتأنية الحكيمية التي عالج المستشار طارق بها «المشكلتان» جعلت منها معالجة ذات إطار فكري ومنهجي حملنا على أن نحرص على تقديمها نموذجاً لأساليب التناول المتميزة للقضايا الساخنة المشكلة، فالمقدمة أو المقالة تصلح أن تكون منهاجًا للباحثين في تناول مثل هذه القضايا، فهي مقالة رصينة جادة تولت معالجة «مشكلتين» من أبرز المشاكل التي انعكست عليها أزمة أمتنا الفكرية المعاصرة، مشكلة «نظام الحكم» و «كارثة الخليج». ولقد بحث المستشار طارق — وفقه الله ونفع به — «المشكلتين» كما سماهما بحيث جعل منها نموذجين لأبرز المشاكل التي تبدو «الأزمة الفكرية المعاصرة لأمتنا» فيها بوضوح ويدو في كل منها ارتباطها بالجذور التاريخية لأزمتنا الفكرية، وارتباط كثير من الأزمات والمشكلات المعاصرة بشبكة من القضايا المتعددة التي يصعب فهمها من غير ربط

كل منها بالقضايا المتصلة بها، كما جعل من الظرف أو الزمن (الذي حدده ظرفا للنظر في المشكلتين وانعكاسهما فيه) إطاراً زمنياً يصلح أن يتخذ عينة لدراسة تاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين. كما تناول «الكارثة الخليجية» الثانية التي ساهمت «بالمشكلة الثانية» باعتبارها حدثاً مدرسيّاً يصلح أن يقدم مثالاً لطلبة العلوم السياسية للدراسة والتحليل لمعرفة كيفية تشابك القضايا، وتضارب العلاقات، وقد ربط بالمشكلتين مجموعة من القضايا تكاد تجعل منها قضيتين تطويان جناحيهما على كم هائل من القضايا الأخرى.

وقد تناول المستشار طارق ذلك — كله — بعقلية ناقدة بصيرة أتيح لها من التجارب والخبرات ما جعلها قادرة على أن تقول في كل منها قولًا سديداً يجمع بين الفكر الناقد البصير، والخبرة التاريخية والموازين القانونية الدقيقة. والمستشار طارق هو من الشهود على قرتنا هذا فقد خير يساره وبيته ووسطه وأطرافه، وتبعد قضاياه وشارك في صياغة بعض طروحاته، فإذا تناول هاتين القضيتين وفي هذا الإطار فإنه تناول نموذجي يسعد المعهد أن ينشره ويروج له وللحقيقة أقول: ما رأيت فيما اطلعت عليه من أقوال كثيرة في كارثة الخليج الثانية جاوز ما تجمع منها سبعين مجلداً لحد الآن — كلمة أوجز وأدق — مع شمول واستيعاب ونصفة مثل هذه الكلمات الوجيزة التي كتبها المستشار طارق في هذه الكارثة.

إنَّ هذه المقالة ستساعد — ولا شك — في إلغاء روح المراجعة لدى سائر الأطراف، وعزل المثيرات والمضاعفات التي أحاطت بالأحداث — في حينها — وساعدت على تعريش الرؤية لدى الكثيرين.

كما أن المقالة لفت النظر بأسلوب الحكيم السهل الممتنع إلى الواقع المبدئية المتنوعة التي إن لوحظت — مجردة — بعيداً عن المثيرات والأعراض الجانبية فإنها ستساعد في جعل أسباب الخلاف مفهوماً أو قابلة للفهم وتلك خطوة هامة في الاتجاه السليم.

ولذلك فقد سارعت إلى الحديث إليه واقتربت أن تطور المقدمة إلى مقالة مستقلة يتولى المعهد نشرها في هذا الإطار إطار الدراسة الموجبة لمشكلات خطيرة كهذه — وربط هذه المشاكل بالأزمة الفكرية المعاصرة.

وحين تسلمت النص الجديد الذي تولى المستشار طارق — حفظه الله —

تطويرة عكفت على دراسته ووضع بعض الخواطر واللاحظات ذات العلاقة الوثيقة بالمشكلتين، والتي قد تساعد على توضيح بعض الخلفيات الأساسية، لكل منها، وتعزيق البحث في بعض قضيائهما وفي انعكاسات الأزمة الفكرية التاريخية عليهما لتكون قراءة في «مشكلتان» تعين الراغبين في البحث على تصور بعض المداخل الأساسية للولوج إلى هذه القضية. وإذا استوت المقالتان «مشكلتان» للمستشار طارق و «قراءة فيما» لي فإنه ليسري أن أضعهما — معًا — بين أيدي القراء راجياً أن يكون فيما إضافة إلى لبنت الوعي في بناء عقلية هذه الأمة سائلًا العلي القدير أن يوفق الأستاذ المستشار وسائر الخلصين إلى ما ينفع هذه الأمة، ويصوب فكرها، ويسدد خططها، إنه سميع مجيب.

د. طه جابر العلواني
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشكلتان

كان عام ١٤١١ المجري عاماً نموذجياً، أو هو عام يصدق عليه وصف (العينة) لتاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين، من حيث إنه جمع المشكلتين (الزمنين) في هذا التاريخ المعاصر، مشكل نظام الحكم والبناء السياسي الداخلي للأمة، ومشكل النفوذ الأجنبي الآتي من القوى السياسية الغربية بالتسرب والاقتحام، وحدث الخليج بالذات كان حدثاً (مدرسياً) أي أنه يصلح مثلاً يضرب لطلبة العلوم السياسية لإيضاح كيف تتضارب قضايا الداخل والخارج من شؤوننا العربية الإسلامية، وكيف تتضارب قضايا نظام الحكم والاستبداد الداخلي مع قضايا النفوذ الأجنبي والتبعية، ولعل هذين الأمرين هما ما سأحاول الإشارة لهما في الصفحتين القليلة الآتية بعد قليل من الملاحظات.

نظام الحكم:

وبالنسبة للمسألة الأولى المتعلقة بنظام الحكم أو ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية، فالأمر هنا ليس فقط أمر انتخابات تجربى، ولكنه أمر بناء متكملاً بهاكله وقواته ومؤسساته، وبالحركة التي تندفع في مسارات منظمة مرسومة، وبالآيات هذه الحركة وأجهزة التدافع التي تقوم بها.

وهذا التنظيم أو التصميم يحتاج إلى بنية أساسية يقوم عليها، وبنيته هي «الجماعة السياسية»؛ وهو يحتاج إلى مادة خام يشكلها، ومادته هي الأهداف العليا التي تتشدّها الجماعة في مرحلة معينة، ومستقبل أي نظام لا يتوقف في مجاهده وفشلـه على مدى كفاءة الأجهزة التنظيمية له، هذه الكفاءة هامة جداً بطبيعة الحال، ولكنـها لا تكون السبب الأساسي الوحيد المرجـع إلـيـه في صحة التجـربـة أو فـسـادـها بل إنـ هذهـ الكـفاءـة ذاتـها مـشـروـطة بـوضـعـ الجـمـاعـةـ السـيـاسـيـةـ وـماـ تـعـتـمـعـ بـهـ منـ قـوـةـ تـمـاسـكـ وـتـرـابـطـ، وـهـيـ مـشـروـطةـ أـيـضـاـ بـالأـهـدـافـ الـجـمـعـ عـلـيـهـ، أوـ شـبـهـ الجـمـعـ عـلـيـهـ لـصـلـاحـ الجـمـاعـةـ وـفـلـاحـهاـ فيـ المـرـحـلـةـ التـارـيـخـيـةـ الـراـهنـةـ.

وهي مشروطة ثالثاً ب مدى كفاءة الأجهزة المؤسسية المساعدة التي تتضمن فيها ومن خلالها الجماعات الفرعية المختلفة في المجتمع، سواء كانت وحدات محلية أو نقابية مهنية، أو سياسية حزبية، أو ما كان يسمى قديماً بالوحدات المثلية التي تتضمن أهل الأديان والمذاهب المختلفة. وهي مشروطة أيضاً بجهاز الدولة ومدى الترابط والتلاحم الذي يقوم بين أجهزة الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية، ومدى النفوذ الذي تملكه سلطة التنفيذ على غيرها من السلطات. وذلك لعرف هل نحن أمام حالة «تماسك ديمقراطي» أم أمام حالة «خلل ديكاتوري»^{١٩} وأول ما تهمنا ملاحظته في هذا الشأن هو استخلاص عناصر الظرف التاريخي الحاضر وما يتضمن من أوضاع تستوجب المواجهة العامة.

فنحن أولاً: في وضع تابع، نحن جيئاً هكذا، كل ما يعنيه الضمير (نحن) بالنسبة لنا جميعاً يجعلنا في وضع التبعية للقوى الغربية المهيمنة، إنَّ هذا الضمير يصدق علينا بوصفنا عرباً أو مسلمين أو أفريقين أو آسيوين. وتاريخنا في القرن التاسع عشر هو تاريخ صدامنا مع هذه القوى، وانتهى هذا القرن بهزيمتنا هزيمة تاريخية، ثم بدأ القرن العشرون وصار تاريخنا فيه هو تاريخ صدامنا معهم كذلك من أجل التحرر من التبعية، والمرحلة لم تتم بعد فصوتها.

والتبوعية بدأت مع أوائل القرن التاسع عشر بشكل معارك عسكرية تنتهي بهزيمتنا أو تكشف ضعفنا، وتؤدي في الحالين إلىزيد من التدخل السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي في بلادنا، وأعقبت ذلك مرحلة الاحتلال العسكري التي فرضت المهيمنة الغربية علينا بالقوات المسلحة، وهي المرحلة التي تدور بين الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من هذا القرن. فلما ظهرت حركات التحرير من بعد، استعيض عن السيطرة العسكرية بالهيمنة الاقتصادية والفكريّة والثقافية. والمهم من ذلك كله أن أدوات التبعية التي تستخدم مجتمعة أو منفردة أو بمقدار متباعدة تناسب مع ظروف كل مكان وزمان، هي النفوذ العسكري كقوة ضاربة أو رادعة، والسيطرة الاقتصادية، والمهيمنة الفكرية الحضارية.

ونحن ثانياً: في وضع تجزئة يفسد آلية محاولة تقوم بها بلداننا لتحقيق نهوضها، أو للمحافظة على استقلالها أو نقض رباط التبعية المؤثرة به، والتجزئة السياسية جرت

على مدى القرنين الأخيرين، وهو الوجه الآخر لظاهرة التبعية. وقد ألحقت بلادنا بروابط التبعية قطرًا قطرًا، سواء في إطار بلدان العربية أو بلدان الإسلام.

الفشل في تحقيق الوحدة وأثاره:

والملاحظ أن حركة الإلحاد الاستعماري قد فرضت التجزئة، ولكن حركة الاستقلال السياسي والتحرر الوطني التي قامت في بلادنا ضد السيطرة الاستعمارية، هذه الحركة لم تستطع أن تفرض الوحدة بين شعوبنا. إن الاستعمار لم يحكمنا إلا بالتجزئة، أدرك ذلك وفعله، ونحن لن نتحرر إلا بالوحدة، أدركنا ذلك ولم نقدر عليه. وحكومات التحرر الوطني التي قامت لم تستطع أن تقطع وثاق التبعية تمامًا. وعلى مستوى العروبة ووحدتها صرنا اثنين وعشرين دولة، أي اثنين وعشرين قطعة، تاهيك عن بلاد المسلمين.

وخبراء العسكرية يجزمون — فيما أعلم — بأن الإمكانيات الكاملة لأي من أقطارنا لا تتمكن من بناء نظام دفاعي كامل لأي قطر، وأن الأمن القومي لكل من أقطارنا يتند خارج حدوده الإقليمية الضيقة. ونحن نعلم أنه لا يقوم مشروع قومي بدون أمن قومي.

وخبراء الاقتصاد يستبعدون إمكان حدوث نهضة اقتصادية مستقلة في الإطار الإقليمي لأي من هذه الأقطار. ونحن نعلم أنه لا استقلال في السياسة بدون استقلال في الاقتصاد. ومهما تكن وطنية المحكمين فإن المحددات الاقتصادية والعسكرية على إرادتهم السياسية لا تكتنهم من إطلاق المشية الوطنية إلى المدى الضروري.

إن التجزئة سوت بيتنا في التبعية، فكما أن الفقير — من أقطارنا — يرسف في فقره، فإن الغني منها يرسف في غناه، وكما أن كثير السكان في أقطارنا يعاني من كثرة السكان فإن قليل السكان يعاني من هذه القلة، ومن هو في وضع سكاني متكافئ ومتوازن لا نجد له في حال أفضل من ذوي الكثرة والقلة. وهكذا فإن كل عنصر من عناصر وجودنا قد وضع بالطريقة التي تجعله عنصر ضعاف وليس عامل قوة.

ونحن ثالثاً: نشكو من صدع هائل في حياتنا الفكرية والثقافية ورؤانا الحضارية،

هو صدعاً لا يشق المجتمع شقين فقط، ولكنه يكاد أن يشق الفرد الواحد نصفين. فكما إن التجزئة فصلتنا أقطاراً أقطاراً، فإن هذا الصدعاً فصلنا وجدانياً فجعل الأمة أمتين، وصار القوم أقواماً لا يجمعهم تكويني نفسى ومعنى مشترك، وقد انشق الصمير «نحر» أشطراً.

يدو ذلك واضحاً في مؤسسات التعليم والإعلام والتربية والقوانين والنظم القضائية والإدارية، وفي التكوين العقدي والفكري، وبه يقوم بينما نظامان وأصلان للشرعية وإطاران مرجعيان، واحد ينحدر من التصور الإسلامي، والآخر ورد من فلسفات الغرب ورؤاه. إن مجتمعنا يشكو من هذا الازدواج في أطروحة المرجعية وأصول الشرعية النافذة فيه، وإن قواه تنهض بقدر ما يقوم الصراع بين شقيه هذين.

قد يكون من الممكن أن يجري تقارب في الأمور السياسية والاقتصادية ذات الإلماح على الجماعة كلها، ولكن في مجال الفكر والرؤى الحضارية فإن البون شاسع والباس شديد. وفي هذا الميدان يقوم وضع حربي حاد بين قوى الجماعة، وفي ظني أن هناك حرباً فكرية تقوم بين الفريقين، وفي ظني أن هذه الحرب الفكرية صارت هي المحاكمة لكل القضايا الأخرى، وبخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، فتقوم قوى الفكر الوارد في مواجهة قوى الفكر الموروث، بصرف النظر عن الاختلاف في المواقف السياسية والاقتصادية بين القوى الدائحة في تكوين كل فريق.

هنا لا نجد المجتمع يتكون من شرائح اجتماعية أفقية بعضها مع بعض، مثلطبقات العليا والوسطى والدنيا التي تختلف عن بعضها البعض بنوع الأعمال المؤداة وأوضاع الاستهلاك، ولا نجده يتكون من دوائر متداخلة لوحدات انتاء فرعية متداخلة ومترابطة كالتصنيفات التي تقوم بين جماعات الشعب الواحد ويكون أساسها الموقع الجغرافي أو الأصل القبلي أو النوع المهني، لأنجد هذا ولا ذلك ولكننا نجد شقا طوليا يفصل المجتمع الواحد بقطع كأنه ضربة السكين في الجسم الحي.

الاختلاف حول المفاهيم والأولويات وآثاره:

إن كثرين لدينا لم يستطيعوا أن يدركون بعد أن دعاوى الاستقلال لا تقوم في مجال السياسة والاقتصاد وحدهما، ولكنها تقوم بقوة مكافحة في مجال الأصول الفكرية والحضارية التي تستمد منها الجماعة ادراكها لذاتها المتميزة، كما تستمد شرعيتها

الضابطة لحركتها ومعايير الاحتكام التي تقيس بها الصواب والخطأ والصالح والضار، ومعنى الوطنية الحافظ للذات.

لا إدخال أثنا مع هذا الفصام يمكن أن يكون للألفاظ معنى مصطلح عليه بين الجميع وقد يتفق الجميع حول وجوب «النهاية» وحول «الاستقلال» و«التحرر» ولكن ستبقى هناك مساحة واسعة للخلاف حول معنى كل من هذه التيارات، وحول التصورات التي يستدعيها طرح أي من هذه المفاهيم. ولم تتفق حول أهمية المسائل المطروحة ولا حول سلم الأولويات: فهناك من يستهجن صرف دقيقة واحدة في بحث ما إذا كانت فوائد البنك حلالاً أو حراماً؛ لأن قضية التحليل والتحرير ليست بذات أهمية إذا قورنت بقضايا التنمية، وهذا المستهجن نفسه يصرف الساعات والأيام في الجدل حول يوم الإجازة الأسبوعية الثاني وهل يكون الخميس أو السبت. ومن جهة أخرى فهناك من يعلى أمر الاهتمام بتقصير الجلباب وإطلاق اللحى على قضايا العدالة الاجتماعية — وهكذا.

إننا عندما نختلف في الأهمية النسبية للأمور التي تطرح علينا، فذلك راجع إلى أننا لا نقيس بمقاييس واحد، وخلافنا ليس حول الأمور التي نزنهما، لكنه حول الميزان الذي نمسك به، ولابد أن ذلك يجد أمثلة أخطر في تحديد الخيارات السياسية والاقتصادية للأمة، نختلف حول خيارات الأمة لأننا مختلفون حول ماهية الأمة. وأما حوجنا في هذه الفترة عينها لإصلاح الأبنية التحتية على المستوى الفكري والثقافي والسياسي، وأقصد بهذه الأبنية أمرين:

أولهما: إيجاد الصيغ الفكرية المناسبة لإقامة أشمل الوحدات الفكرية بين الناس، تلك الصيغ التي تمكن كلاً من الجماعات ووحدات الانتماء الفرعية في بلادنا.

وثانيهما: تعليم التكوينات التنظيمية وبناء القنوات المستوعبة لحركة المجتمع السياسية والاجتماعية، في عمومها وعلى تباين الوحدات الاجتماعية ذات الاعتبار في هذا المجتمع. أتصور أن الكثريين يلحظون أن الصراعات السياسية في بلادنا قد صارت تستخدم فيها أدوات وأسلحة من شأنها أن تضرب في البنية الأساسية وفي أسس تماسك الجماعة السياسية، وصارت الصراعات تجري على نحو من شأنه أن يوهن من الشعور الجماعي للجماعة الوطنية، وفي السبعينيات مثلاً عرفنا أن الحكومة عندما

أرادت أن تصدر قانوناً يزيد ما بيدها من أدوات السلطة في مواجهة المعارضة، توسلت إلى ذلك بإشاعة الشعور بأنّ ثمة فتنًا طائفية تتأجج، وأصدرت قانوناً ضدّ المعارضة السياسية بعامة ولكنها أسمته «قانون الوحدة الوطنية» وعرفنا في الثانينيات أنّ محاربة الاتجاه الإسلامي سلسلة لدى جهور خصومه من العلمانيين عن طريق إثارة هؤلاء للحقيقة بين الإسلامية السياسية بعامة وبين الأقباط، فكان مثل هؤلاء كمن يخرب السفينة التي تحمل الجميع ليضرب خصومه بالواحها، وأوغل البعض في هذا الأمر حتى شاع لديهم فيما يكتبون وفيما يشجعون على كتابته أن الإسلام ذاته وال المسلمين أنفسهم لا يكادون يؤمنون وجود غير المسلمين في بلادهم، وغلوا أيضاً حتى صاروا إلى الدعوة الصريحة بوجوب «تقليل الإسلام» في المجتمع لضمان «وحدة» هذا المجتمع و«آمنته». ثم شاهدنا كذلك كيف تستخدم وسائل المساس بنظام المحرمات الدينية ويفبرى الإفتاء بتحليل الربا مجرد احتمال زيادة بعض أرصدة البنوك. كل ذلك كان له أثر بعيد في إضعاف نسيج الأمة، وفي تنمية شعور كل فريق في الجماعة بأنّ منه وبقاءه مهددان، إلا أن يبقى هكذا حذراً متوجساً، ولا يكاد يمضي عام إلا وتثار فيه مسألة تفرق بين قوى الأمة والجماعة، وتقوى بأس بعضها على بعض، في نوع من الحروب الفكرية والسياسية ألممت كل فريق في الأمة بأن يتحضر في خندقه فلا يرفع رأسه إلا ضارباً أو مضروباً.

افتقد مناخ الحوار:

أما من حيث الأهداف العامة التي يمكن أن يجتمع عليها التيار الغالب في الجماعة، وتحدد به مؤشرات التقدير للسياسات ومعايير الصواب والخطأ، فلم يعد من الواضح الآن أنّ ثمة أهدافاً لها هذا الوضع الحاكم والضابط، لم يعد ثمة أهداف تصلح أن تقوم «مقاييساً ومعاييرًا» مما يلتقي عليه غالب الجماعة السياسية وإن من شأن هذا الوضع أن تهتز به الأطر الجماعية للحركات السياسية في المجتمع بما لا تقوم معه لغة حوار واحد، والحاصل أنه إذا افتقدت لغة الحوار فقد صرنا إلى الصراع وصار الصراع حرياً وقاتلياً بين الفرق المختلفة، ولا يرجى في هذا المناخ أن يستقر نظام ديمقراطي مؤسس على الحوار وعلى تبادل الواقع، بالصورة التي يقوم النظام الانتخابي على أساس من الوعي بها.

خلاصة الملاحظتين السابقتين، أن المناخ السياسي العام ليس من شأنه أن يحفظ الأسس الجمعية للمجتمع، وليس من شأنه أن يقوم به تيار سياسي جامع تمثل فيه بحسب متفاوتة غالب خصائص الجماعة، ويعبر عن غالب طموحاتها. وبغير هذا المناخ يصعب ضمان استقرار تجربة تنظيم كفاء ورشيد وفعال، والديمقراطية نظام تريده كفأ ورشيدا وفعلا .

ومن جهة ثانية، فقد درج بيننا وشاع في السنين الأخيرة تعبير «القوى السياسية الممحوبة عن الشرعية» ولنا أن نتساءل عن أثر هذا الحجب من الشرعية لقوى سياسية قائمة، أثره في كفاءة التنظيم السياسي للمجتمع ورشده. والحاصل أنه كلما انسدت الأوعية التنظيمية دون ما يموج في المجتمع من حركات سياسية ذات شأن ونفوذ بين الناس أو كلما ضاقت هذه الأوعية عن استيعاب محمل تلك الحركة بالقدر الذي يتاسب مع حجمها وحركتها.

الحاصل أنه كلما حدث ذلك كان التنظيم السياسي يهدى الأسباب لظهور التنظيمات السرية والحركات غير المرئية، وأثبت التنظيم السياسي بذلك عدم قدرته على «إدارة المجتمع» وقلت إمكانية التوقع بمسار الحركات الاجتماعية، وقلت إمكانية دراسة الواقع الاجتماعي السياسي، وصارت الحركة التحتية غير المرئية وغير المحسوبة مصدراً فلق واضطراـب يشيع في جملـة الحركة الاجتماعية السياسية، وعلى الجملـة فكلـما حدث ذلك كلـما ابتعد المجتمع عن تحقيق الشروط الـلـازمة لاستقراره ولـمـسـيرـته الرـاشـدة.

الفحص في الشرعية الخزبية:

أن يقوم تنظيم حزبي يؤدي إلى وجود عدد من الأحزاب لا تمثل حقيقة الواقعية الاجتماعية الثقافية في البلاد، وأن يكون الموجود «شرعياً» ليس الأوضاع السياسية الراهنة في البلاد، وأن يكون الموجود «شرعياً» ليس موجوداً واقعياً، والحقيقة الواقعية ليس موجوداً «شرعياً» وأن تبقى هذه المفاهيم وهذا التباين بين ما هو شرعي وبين ما هو حقيقي وبين ما يعترف القانون بشرعنته وجوده، أن يقوم هذا الوضع فإن من شأنه أن يقيم اتفاقاً في «الشرعية» يصعب معه تنظيم إدارة المجتمع. وأن أول شروط كفاءة الإدارة هو أن يقوم الرابط بين من يدير ومن يدار، وأن يتحقق التطابق بين الوجود الفعلي والوجود الشرعي.

أذكر أنه مع بدايات تغيير النظام السياسي في مصر في منتصف السبعينات، من مبدأ التنظيم الواحد إلى مبدأ التعددية الحزبية، عقدت ندوة في الجامعة الأمريكية عن النظام السياسي المصري، وفيها ذكر أحد كبار رجال الحكومة وقتها، أن هدف تغيير النظام السياسي للدولة، هو التحرك من نظام الحزب الواحد بالصورة الشبيهة بنظام «الحكم السوفيتي» إلى نظام تعدد الأحزاب بالصورة الشبيهة بنظم «الديمقراطيات الشعبية» التي قامت في أوروبا الشرقية في فترة تبعيتها لنظام السوفيتي.

ونحن نلحظ سقفاً يحيط الحركة الحزبية في مصر منذ ظهرت الأحزاب المتعددة حتى اليوم، سقفاً يمنع من تصاعدها وانتشارها في غير النطاق المخصوص المضروب عليها، وهو إطار يحيط بالجماعات السياسية المختلفة ويمنع من أن يتتجاوز أي منها وضع أي من جماعات الضغط المتعددة في البلاد. وهو وضع حريص على استبقاء الحركة الحزبية في إطار جماعات الضغط من حيث الفاعلية السياسية وأن تبقى كيانات غير مأذون لها بوصفها التنظيمي أن تقترب من مراكز الحكم.

من هنا ظهر هذا التباين بين «الموجود» و«المشروع» وعلى مدى حقبة التعددية الحزبية، منذ منتصف السبعينات للحظ أن أي تيار سياسي بدأ عليه «شبهة» أنه حقيقي، خضع لجملة من الإجراءات والحملات، من الحجب عن الشرعية إلى العزل الإعلامي إلى ما يلائم الحال من استخدام سطوة الحكم وصرامته وذلك ليدخل هذا التيار تحت سقف لا يتيح له في أحسن الفروض إلا أن يكون واحداً من جماعات الضغط.

المهم أنه يكاد يظهر من استمرار هذا الوضع سنين عديدة، أن بدأ يظهر نوع من الترابط بين ما هو «مشروع» من التنظيمات في مواجهة ما هو حقيقي (غير مشروع) منها، وصارت خريطة الأوضاع السياسية تسمح بالظن بأن التنظيمات الشرعية تتقارب بين بعضها البعض ، ويتشكل بينها أو بين بعض التنظيمات مع الوقت رابط يصدر من محض الوجود الشرعي لها بصرف النظر عن الأهداف والقضايا المطروحة والمواضيع منها، وصار هذا الوجود مما يضاف إلى عناصر الأوضاع الراهنة والتكتون المؤسسي الراهن في المجتمع، وهي تتشكل كلها بوصفها مكونات لصيقة بوجود شرعي واحد تتصل به اتصال قرار واتصال مصر.

أنا لا أرى عيباً في هذا الوضع، من حيث أن تتصل مكونات الحياة السياسية المصرية اتصال قرار واتصال مصر، بل لعل هذا مما تتضمنه الدعوة إلى تشيد التيار

الأساسي الجامع، ولكن كل هذا مشروط بأن تكون هذه المكونات كلها ممثلة للمكونات الحقيقة للجماعة السياسية، ولا تفتقر عنه الواقع وما ظهر في الحقيقة استجابة لحاجة المجتمع وجماعات الرأي العام، وأن تكون ممثلة بحمل تيارات الرأي العام السائدة بين الناس وهذا ما نطمئن لأن تعديل الصورة الحاضرة إليه، ضمانته للفاعلية والرشد والاستقرار الحقيقي الآمن، وهذا ما به نضمن قيام تيار عام سياسي جامع يحمل الجماعة السياسية على عاته ويحميها ويحفظها بإذن الله من التاثير ويدفعها في طريق النور.

ولكن العيب والمشكل هو في قيام تنظيمات تمارس وظيفة المعارضة لحكم يجمعها معه صالح مشترك في استبقاء الأمر الواقع، وعدم السماح لما هو حقيقي من التيارات أن يكفل له حق الوجود المشروع، وبهذا تشارك هذه التيارات في وأد التجربة الديمقراطية وتحويلها إلى تكوين صوري.

إن المطلق الذي أشرت إليه من قبل على لسان واحد من صمموا ونفذوا أسلوب تغيير النظام السياسي من الواحدية إلى التعددية في السبعينات، إن هذا المطلق أظن أنه لا يزال يجد مؤيدين كثیر، وهو أن تبقى التعددية في إطار محاكم ومحسوب بأذن بإبداء الرأي ويسمح بمارسة ماتيس من ضغوط الرأي العام على أصحاب القرار، ولكنه لا يسمح للقوى السياسية ذات الوجود الظاهر أو المحجوب أن تشارك في اتخاذ القرار في أي من مستويات اتخاذه.

وإن لضممان استصحاب هذا الحال أوضاعاً تتعلق بالتنظيم الحزبي أشرت إليها من قبل كما أن لضممان استصحابه أوضاعاً تتعلق بمؤسسات الدولة أشير إليها الآن. ونحن نتذكر خلال السبعينات، وفي أقصى حالات تصاعد قوى المعارضة السياسية وفي أكثر الظروف توفيقاً وملاءمة لاتخاذ الموقف الموحدة من جانب القوى المتباعدة للمعارضة، فإن أقصى ما استطاعت أن تصل إليه المعارضة في قمة تجمعها وترابطها واستفراز السلطات لها، أقصى ما استطاعت هو أن أوفرت اتخاذ إجراءات كانت السلطة تزمع اتخاذها، أو استطاعت أن تجعل الحكومة تعذر عن قرار كانت على وشك اتخاذها أو على وشك الانتهاء من اتخاذها، كمشروع هضبة الأهرام وموضوع النفايات الذرية وسد مياه النيل عبر سيناء، ولكن المعارضة لم تستطع حتى في هذه الظروف أن تمتلك المبادرة لتفرض ماتراه في أي من وجوه السياسات ولا أن تحفظ قدرتها على الحشد والتماسك.

والى يوم صار الوضع بالنسبة لقوى المعارضة أكثر صعوبة وتعقيداً، فامكانيات اللقاء بين فصائلها وتياراتها تباعدت على مدى السنين القليلة الماضية، ووجوه الخلاف بينها تكاثرت والفجوات اتسعت. وذلك كله ملحوظ، سواء في النداءات العامة أو في الأنشطة التي تمارس في الهيئات الرسمية كالمجلس النيابي.

ولعل واحداً من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الحال، أن إدارة الدولة للصراع قد جرت بقدر من المهارة والذكاء خلال الثمانينات، بما كان يمكن من إثارة القضايا الفارقة والمثيرة للصراع بين قوى المعارضة ، وبما يمكن من تضخيم وجوه الخلاف بين هذه القوى، وإبرازها بوصفها القضايا الحاكمة لغيرها. إن المجال لا يتسع لذكر الأمثلة التفصيلية فلعل القارئ يستطيع أن يستدعي بذاكرته الكثير من الشواهد على هذا القول مثل قضايا الشريعة والقانون، والأحوال الشخصية ووضع المرأة، والربا وشركات توظيف الأموال.

وقد كان هذا الظرف موائماً لصياغة العمل في المؤسسات الرسمية بما يكفل ضمان الانفراد بالسلطة في إصدار القرار دون مزاحم ولا شريك ، وبالحد الأدنى من الضغوط التي يمكن أن تمارسها المعارضة، وبالحد الأدنى من صياغة الرأي العام الذي يمكن أن تسهم فيه المعارضة.

وقد جاء ذلك في مصر بالحرص على ضمان أغلبية عالية في المجلس النيابي لحزب الحكومة في كل انتخابات تجري، سواء سنة ١٩٨٤ م وسنة ١٩٨٧ م أو سنة ١٩٩١ م. ولم يكن المطلوب هو مجرد الحصول على الأغلبية المطلقة التي تكتفي بما يزيد أية زيادة عن نصف مقاعد النواب بالمجلس وتكتفي لتشكيل الحكومات ، لأن هذا المدف لا يضمن انفراطاً باقياً لايطاله أي نوع من التحدي، إنما المطلوب هو ضمان أغلبية دائمة ثابتة في المجلس النيابي لا تقل عن الثلثين بمحال، وهي الأغلبية الاستثنائية التي تصلح لاقتراح تعديل الدستور نفسه، ولضمان هذه النسبة من الناحية العملية، لابد من ضمان هامش زيادة يستبعد احتلالات تأثير التغيير والمرض والمفاجآت الطارئة والعارضة بالنسبة لحضور جلسات المجلس وهذا الهامش يرفع النسبة المطلوبة إلى ثلاثة الأربع، وبعد ذلك يبقى ربع المقاعد هو ما تجري عليه المنافسة.

ونحن نتذكر أن أقصى ما وصلت إليه نسبة المعارضة في المجلس النيابي هو نسبة ٢٢٪ سنة ١٩٨٧ م، وهي نسبة كان يتوقع تجنب تكرارها.

يضاف إلى ذلك، أنه لكي تمارس رئاسة الجمهورية سلطتها الدستورية وفقاً لنظام دستور ١٩٧١م الحالي، لابد أن يكون ذلك من خلال رئاسة الحزب أيضاً، أي أن يجمع رئيس الجمهورية بين رئاسة سلطة التنفيذ ورئاسة الحزب الذي يتمكن بها من رئاسة الهيئة البرلمانية لحزب الأغلبية الحاكمة، وذلك لأن المجلس النيابي منذ دستور ١٩٧١م قد صار واحداً من الأدوات الأساسية للحكم بخلاف ما كان عليه الأمر في السنتين، وأن الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب هو ما به تلتقي سلطتنا التنفيذ والتشريع لقاءهما المستقر الثابت المأمون، ومن ثم يجب استبقاء أسلوب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية حتى تكون الشرعية التمثيلية للرئيسة قائمة برأسها في تحقيق النيابة المباشرة عن الشعب، ثم تستجتمع برئاسة الحزب الصفة التمثيلية لمؤسسة الحكم بمجلس الشعب.

أما من ناحية العملية الانتخابية، فإن عملية التمثيل النيابي، شتنا أو أبنا، تتأثر تأثراً واسعاً بالمؤسسات الاجتماعية ذات الهيمنة بين جماعات الناخبيين، وفي العهود السابقة كانت المؤسسات ذات التأثير البالغ في نتائج الانتخابات تمثل في الأسر الكبيرة الممتدة ذات النفوذ في الريف وفي العصبيات القائمة هناك، وكانت معرفة الاتجاهات السياسية لهذه الكيانات الاجتماعية مما يسهل معه توقع نتائج الانتخابات إن جرت حرة. أما بالنسبة للمدن وبخاصة مدینتي القاهرة والاسكندرية حيث يكثر المهنيون ويضعف أثر العائلات بسبب حداثة النزوح من الريف والتوطن في المدن للتعلم أو السعي للعمل، فقد كان للحركة النقابية المهنية أثرها، وكذلك تجمعات الطلبة والمهنيين الحرفيين.

أما الآن فقد تغيرت ملامح هذه الصورة، لأن النفوذ الاقتصادي الاجتماعي الموروث للأسرة في الريف والأقاليم ضعف كثيراً، شارك في إضعافه قوانين الإصلاح الزراعي وسياسات ثورة ٢٣ يوليو على مدى عشرين سنة، كما شارك في إضعافه موجات الهجرة من الريف إلى المدن سواء بسبب التعليم والتوظيف بالنسبة للطبقة المتوسطة أو بسبب التجنيد بالنسبة للطبقات الشعبية.

وفي الوقت ذاته تغلغل نفوذ السلطة المركزية للحكومة عن طريق الهيمنة على العمليات الإنتاجية الزراعية وغيرها، وعن طريق مؤسسات الاتهان الزراعي والإنتاجي وعن طريق هيئات الحكم المحلي وعن طريق نشر الخدمات التعليمية والصحية التي تو لاها الحكم المحلي والتي ربطت الريف بالمدينة وبالسلطة المركزية وصارت هذه

المؤسسات هي المؤسسات الاجتماعية ذات الهيمنة في الريف بعامة؛ أما في المدن فقد آلت الغلبة في النقابات المهنية لموظفي الحكومة. بما لهذا من أثر بعيد، وكذلك النقابات العمالية بوضعها المركزي المهيمن القابض

إمكانيات ومقومات التصحيح:

إن المشاكل التي نواجهها في هذا الصدد ليست معضلة وكلها في إطار القدرات المتاحة للجامعة ولأفكارها ومنظimiها، علينا أن ندرك:

أولاً: أن تستقر لدينا المسلمات المتعلقة بتكون الجماعة السياسية وتماسكها وأن يستقر لدينا ما تقوم به هذه الجماعة من عناصر ومقومات أساسية تتعلق بالهوية العقدية الثقافية وبالتالي التكوين التاريخي. هذه أصول على الجميع أن يسلم بوجوب الصدور عنها في تحديد حركة مستقبلة ومسارنا، وفي معرفة ما يعرضنا من خاطر تمس مقومات الوجود وما تحتاجه من عناصر النهضة بهذا الوجود المحدد.

ثانياً: بمراعاة ما سبق فشلة ما يجب تحديد الأهداف. العليا التي يجتمع عليها المجتمع في هذه المرحلة من تاريخه، وتعلق بالمحافظة على هويته وعقائده وثقافته وأرضه ومصالحه الاقتصادية وحربيه في التعبير والنهوض، وهي على الجملة أهداف الاستقلال فمواجهة التبعية، والتوحد في مواجهة التجزئة، والأصلية الحضارية والعقدية في مواجهة الأزدواج الفكري والنفسي الذي يشق المجتمع ويقصمه.

ثالثاً: الإفساح لكل التيارات السياسية الاجتماعية والثقافية والعقدية بقدر ما تتمتع به من نفوذ لدى الرأي العام، الإفساح لها جميعاً في الوجود والمشاركة في وضع الصياغات العامة للنهوض بالمجتمع والمحافظة على هويته ووحدته واستقلاله.

كارثة الخليج:

وبالنسبة للمسألة الثانية والمتعلقة بأزمة الخليج، فإني أشير هنا إلى ما يمكن أن يكون دروساً تستخلص من تجربة هذا الحدث، ومن نافلة القول الحديث عن أن الكويت كان يتعمّن أن تسترد وجودها وسيادتها، وأن احتياج بلد صغير لا ينبغي أن يكون أساساً لحق يدعيه البلد الغازي، وإنما فسنكون نحن دول آسيا وإفريقيا أول من نعاني من ذلك. لقد تخلص العالم نظرياً على الأقل من مبدأ الاستعمار والضم

بالسلاح وحق الفتح، وصار جزء من ضمادات وجودنا المستقل أن مثل هذه المبادئ الخاصة بالضم والفتح قد استبعدت من الأسس النظرية للشرعية. ومع تقدير أن مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الشعوب في تقرير المصير واستبعاد أساليب الضم والفتح، مع تقدير أن ذلك كله لا يزال من المكاسب النظرية التي لم تتمكن في سلوك العلاقات الدولية بعد، وأن أول من رفع شعار الشرعية الدولية من الدول الكبرى هم أول من يهدى هذه الشرعية في ممارسته بمبادئ الشرعية بشكل واحداً من الضمادات المعدودة والمحددة للدول الصغيرة أو الضعيفة في عالم اليوم.

ومن ناحية أخرى فإن من تكرار القول الحديث عما صرنا نعلم جيداً بموجب تجرب متكررة وهو أن القيادة الفردية من شأنها أن تدفع إلى المغامرات السياسية غير الأمينة الجانب، مما عانينا منه ولا نزال نعاني مالاً يخصى من الخسائر والفرص الضائعة، ونحن لم نرأ بعد من آثار هزيمة ١٩٦٧م، ليس فقط من ناحية الخسائر المادية المتعلقة بالأرض والعتاد والاقتصاد والمحن، ولكن أيضاً من ناحية الجوانب النفسية ومرارة الهزيمة وانكسار الآمال وضعف الثقة بالذات، وضياع مراحل التاريخ، لم نرأ من كل ذلك رغم فوات ما يشارف ربع القرن على المحدث، وهذا هو يأتينا حدث أزمة الخليج بالحقق والاتهام والطيش وهكذا كلما ظهرت سلطات الحكم الفردي كلما توعدنا نتائج أقل ما فيها هو هذا الهدر الساحق للإمكانات من المال ومن الرجال ومن الزمان. وثمة ملاحظات عامة أحياول تسجيلها فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لإمارات الخليج:

نحن نعلم ما تتميز به إمارات الخليج من طبيعة دولية خاصة، وذلك أن العنصر الدولي والوظائف الدولية المؤددة تفوق كثيراً العناصر الداخلية والوظائف الداخلية المؤددة، وهذه خاصة تكوينية أساسية فيها، فالإنتاج لا يتحدد طبقاً للاحتياجات الذاتية، ولكن وفقاً للمتطلبات الدولية، والعملة لا تتحدد طبقاً للإمكانات الذاتية أو الاحتياجات الذاتية ولكن طبقاً للمتطلبات الخارجية، وهكذا.

السمة المميزة للدولة هنا لا تتأتي من صغر المساحة أو قلة عدد السكان لأن لا يوجد حجم أمثل لمساحة الدولة ولا عدد أمثل أو كثافة مثل لشعبها وسكانها، ولا يمكن وضع متوسطات أو مقاييس في مثل هذه الأمور ونسبة أية إمارة من إمارات

الخليج إلى مصر أو السودان مساحة وشعباً لن تكون أكثر ندرة وغرابة من نسبة الأردن أو لبنان إلى الصين أو الهند.

إنما السمة المميزة هنا تتأتى من أن عدد الأجانب يفوق عدد المواطنين بنسبة غير قليلة تصل أحياناً إلى المثل أو المثلين أو أكثر، وأن تفوق عدد الأجانب لا يرد هنا لأمر عارض ولا لوقت محدود قصر أو طال، ولكنه أمر متضمن في صحيح التكوين الوظيفي للدولة والمجتمع، لأن الكثافة الأجنبية هنا تتعلق بعنصر عمالة يرتبط بحجم إنتاج يتحدد لا وفقاً لاحتياجات الذاتية للمجتمع ولكن وفقاً للمتطلبات الدولية.

إن تأمين محمد مصدق للبترونول في إيران سنة ١٩٥١، ونداءات الوحدة العربية على عهد عبد الناصر في الخمسينيات، كانا أمرين في الحساب الدولي عندما تبلورت صورة الخليج في بداية السبعينيات، وذلك تأميناً للأداء الوظيفي من احتلالات الفتن الداخلية ثم كان التكوين الدولي والارتباط بالشرعية الدولية مما يقوم تأميناً لهذا الأداء من الأطماع الخارجية.

ويلاحظ أن جماعة المواطنين في الدول المعنية إنما تقوم على درجة كبيرة من التجانس الثقافي الحضاري ومن التاسك الاجتماعي وذلك بالنظر إلى المكون الوطني وحده.

ولتكنا إذا نظرنا إلى المجتمع برمهه مواطنين وأجانب، لاحظنا أنه يقوم أكثر ما يقوم على درجة عالية ومرهفة من التوازن الذي يكفل الأمن والاستقرار والأداء الوظيفي الفعال. هو توازن بين عناصر التكوين القبلي العشيري المكون للجماعة الوطنية، وتوازن بين جماعات الراودين العاملين من العرب، سواء المصريين أو الفلسطينيين أو السوريين.. الخ. وتوازن بين فئات وجماعات العمالة الآسيوية، سواء المندوب أو الباكستانيين أو الفلبين.. الخ.

ومن جهة أخرى فإن السمة الأساسية التي تميز بها مجتمعات الجزيرة العربية بعامة حتى الآن، أنها مجتمعات تقوم على وحدات مؤسسية تقليدية تمثل في التكوين القبلي والعشيري.

ومنذ السبعينيات بدأت النظم الحديثة تعيد صياغة هذه المجتمعات من حيث مؤسسات الدولة والتكتونيات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والتعليمية، ولكن كل هذه الأبنية الحديثة لم تؤثر بعد في الركائز المؤسسية التي يقوم عليها المجتمع فبقيت تقليدية.

وأن هذه الصبغة التقليدية والقبلية قد عصمت هذه المجتمعات من أن تقتلع من جذورها مع طغيان موجة التحديث بصورته الغربية، رغم سرعة هذه الموجة وفجائيتها، كما أنها أكسبت هذه المجتمعات قدرة كبيرة على التماست الاجتماعي والتضامن الوثيق، وهو تماست وتضامن ظهر في وضوح خلال أزمة الكويت. على أنه صار مطروحاً الآن مع أزمة الخليج وبعدها – من بين البذائل الخاصة بأمن المنطقة ، صار مطروحاً التركيز على بناء المؤسسات العسكرية مما يثير تحدياً للواقع القبلي القائم.

ومن كل ذلك فقد أثارت أزمة الخليج عدداً من التساؤلات، تتعلق بصيغة التوازن القائمة في المجتمعات الخليجية ومدى تأثيرها «بعاصفة الصحراء» هذه وهل يمكن التعامل مع المؤسسات العسكرية الحديثة في الإطار الاجتماعي المؤسسي التقليدي، وكيفية التلاويم وإمكانيات التوفيق بين كل ذلك، مع الأداء الوظيفي الدولي القائم.

ثانياً: بالنسبة للأوضاع العربية:

إن من يطالع مباحثات تكوين جامعة الدول العربية في ١٩٤٤م، يلحظ إمكانية ظهور محوريين متوازنين ليقوم النظام العربي المشرقي على إحداهما (لم تكن دول المغرب العربي قد دخلت بعد في إطار مشروع النظام العربي المقترن)، ولم تكن كسبت استقلالها بعد من فرنسا بالنسبة لتونس والمغرب والجزائر، ولبيبا بالنسبة لإيطاليا والنفوذ البريطاني)، هذان المحوران هما محور العراق ومعه بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) في بعض الأحيان بما يعرف باسم الملال الحصيبي، ومحور مصر ومعها بلاد الشام في أحيان أخرى والجزيرة العربية. وكان من يقوم بهذه المباحثات عن مصر هو مصطفى النحاس زعيم الوفد المصري ورئيس الوزراء وقتها. ومن هنا كانت محاولة النحاس جذب سوريا ولبنان ومحاولة ملك مصر جذب السعودية، في مواجهة العراق وشرق الأردن، ومحاولات العراق جذب مؤلاء باسم «الملال الحصيبي».

ونحن نلحظ هذه الظاهرة نفسها في إطار النظام العربي في فترة حكم جمال عبد الناصر، ولم يكن الخلاف بين عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق

خلافاً أيدلوجياً فقط، إنما هو خلاف ترددت فيه كثيراً على لسان الزعيم المصري أن مصر هي قاعدة النضال العربي وطليعته.

ونحن نلحظ الظاهرة عينها اليوم في أزمة الخليج لولا الوجود العسكري الأمريكي الذي جعل الواقع خليطاً والصورة مهتزة.

وهكذا نلحظ توجهها إقليمياً يجري في الإطار العربي، ويحصل من الأربعينات إلى الخمسينات ومن السبعينات إلى التسعينات في أزمة الخليج !!

والحاصل أن السياسات العربية لمصر تتجه أول ما تتجه إلى بلاد الشام والمجزية العربية، وكانت هكذا على مدى تاريخي طويل، وكذلك نلحظ بالمقابل على المدى التاريخي كله سياسات المجزية العربية تتجه أول ما تتجه أيضاً إلى الشام ومصر، وسياسات الشام تتجه إلى مصر والمجزية وهكذا.

ومن جهة أخرى واتفاقاً مع التوجه السابق، فإن توجه مصر لقضايا أمن الخليج ظهر قوياً في العقدتين الأخيرتين أو بخاصة مع منتصف الثمانينات عندما بدأ يتخذ شكل عروض عسكرية تقدم ومباحثات تجربة وتصريحات تصدر من وزير الدفاع وغيره، ومحاولات لاسترجاع روابط التصنيع العربي بإحياء التشكيل العربية «طبيعة التصنيع العربي» في مصر ولكن دول الخليج لم تستجب كلها لهذه المحاولات، وكان الإعراض عنها بدرجات متفاوتة وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية!! وإذا كان هذا التوجه المصري له قدر واضح من الثبات بصرف النظر عن الملابسات الخاصة بأزمة الخليج والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، فإن ما تعتقد به الصورة هو هذا الوجود العسكري الأمريكي الأوروبي وهو ما اشتد بشأنه الجدل !!

ولذلك فإن السؤال هو هل النظام العربي لا تزال له مكنته الاستقلال أو التميز عن السياسات الدولية وهيمنة الدول الكبرى في أمريكا وأوروبا؟!

ثالثاً: بالنسبة للجيوش العربية:

يختلف التفكير السياسي للدولة وللقائمين عليها عن التفكير السياسي لأي من القوى الأخرى في المجتمع أو المراقبين أو المعلقين أو المفكرين السياسيين، ذلك أن الدولة والقائمين عليها يواجهون أعداداً غير محصورة من المشاكل والأمور الإدارية

اليومية والمطلبات السريعة المفاجئة، وهم يواجهون أموراً على قدر هائل من التعدد والتنوع، وكل ذلك يميل بهم كثيراً إلى الروح العملي، والنظر في الأمور بميزان النفع والضرر وليس بميزان الصواب والخطأ، وبمراجعة الأولوية للعاجل من الآثار أكثر من مراعاة الآجل منها.

والدولة آلة دوارة قد تحرك من يقودونها أكثر مما يحركونها هم، أي أنها تخضعهم في دوراتها لمتطلبات عملها اليومي المطرد، وهي آلة تحتاج وتنتال من يعطيمها مباشرة الحلول العملية للمشاكل الحالة، ويميل بها كل ذلك أحياناً إلى أن تعمل بالاستجابة المباشرة لمطلبات اللحظة، ثم تفكّر وتنتظر بعد ذلك فيما عسى أن يكون من آثار الأفعال وردود الأفعال التي اتخذت فعلاً، أي أنها تستجيب لوضع ملح أو لضرورة ملحة، ثم يجري بعد ذلك التفكير والتدبّر في صقل هذا التحرك وتوجيه آثاره ووصفه في سياق الرؤية العامة.

ومع أزمة الخليج تحركت جيوش عربية من مصر خاصة، ومن سوريا، وقليل من المغرب، ولكن هذه الحركة جاءت في إطار تحركات لمجموعة أخرى من الجيوش الأجنبية، وبخاصة القوات الأمريكية وهذا ما أثار التساؤل وقتها عن طريقة اتخاذ القرار الواحد وتجمع الإرادة الواحدة التي تحكم حركة هذه الجيوش، وما هو حجم الإرادة السياسية النافذة لكل دولة على جيشها في هذا التجمع المشترك، وما أثر ذلك في الأوضاع من بعد عندما تشتعل الحرب في الخليج، أي ثار التساؤل عن الحد الذي تستظل فيه القوة العسكرية في الميدان بالإرادة السياسية لدولتها.

إن هذا التساؤل لم يعد له مجال الآن، ولكن أثناء الأزمة، سواء قبل اشتعال الحرب أو خلالها كان السؤال مطروحاً وكان طرحه قد أسهم في احتدام الخلاف بين الأنصار والخصوم حول تحريك الجيش في هذه الأزمة، وقام في أذهان المفكرين السياسيين وقتها ما تراءى لهم من تجربة تحريك الجيش في الماضي، سواء في حرب الخبسة سنة ١٨٧٦ عندما ذاب هناك الرباط التنظيمي بين القيادة الشركسيّة التركية والجنود المصريين، وترتب على ذلك ما ترتّب بعد سنوات قليلة في ثورة عربي ١٨٨١، ١٨٨٢، أو في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بما أشاعت الحرب من روح سياسي وتحرك سياسي في المؤسسة العسكرية، أو في حرب اليمن سنة ١٩٦٢ بما أشاعت من استرخاء عسكري ونمو للدور الجيش في الحياة المدنية، فكان لكل تحريك للجيش خارج حدود بلاده انعكاساته السياسية والاجتماعية فيما تلا ذلك من أعوام

وجاء نوع هذه الانعكاسات مختلفاً ومتنوّعاً في إطار السياق السياسي والتاريخي للحدث.

لذلك لم يكن الأمر أمراً بسيطاً، وهو قرار كبير اتخذ في ظروف أزمة كبرى، وكان لابد أن يثير ما يستحق وما هو جدير بإثارته من شعور الخطر ومن اختلاف في تقدير الموقف، وقد كتب الله سبحانه السلام للذاهبين والعائدین إلا ما ندر.

رابعاً: بالنسبة للقوى السياسية العربية:

كان لأحداث الخليج - أزمة وحرّاً - آثار واضحة على مجمل القوى السياسية في الوطن العربي، وهي آثار لا تزال ترّشح هذا الحدث ليكون علامة من علامات الطريق بالنسبة لهذه القوى.

ونحن نلحظ أنه ما من قوة سياسية أو تيار سياسي في مصر أو في البلاد العربية، إلا وحدث بداخله خلاف حاسم وجهاز أدى بنويه أن يذيعه رغم ما توجب الروابط التنظيمية من كتم الخلافات، ورغم التجاوز السياسي.

وخلال الخمس عشرة سنة الماضية، منذ بدأت تبلور التيارات السياسية على النحو الذي نشاهده الآن، كان الأصل التاريخي السياسي والتنظيمي والمبدأ الفكري النظري، كان كلاهما الحاسم في تحديد الهوية السياسية وفي قيام علاقات التحالف والتخاصم أو التقارب والتباعد بين هذه القوى والتيارات.

ولكن أحداث الخليج جاءت لتنقض هذا الوضع ولو مؤقتاً، فاكتشفت عناصر متقاربة متباورة كم هي بعيدة عن بعضها البعض بالنسبة لهذا الحدث، وأكتشفت عناصر متضارعة أنها تتكلم بلغة مشتركة وتقف في صف واحد. وكان الموقف السياسي هو ما به تمايزت القوى المختلفة وتحددت توجهاتها والقارئ أن يتبع ذلك في كل تيار وتنظيم وحزب وجماعة، فسيجد أثراً له فيه.

ومن جهة أخرى كشفت الأزمة عن ظاهرة عجيبة كت أظن أنها تجاوزناها من سنتين عديدة، ونحن نتذكر حوار بداية القرن العشرين في بلادنا، عندما طرح المصلحون الآباء على أنفسهم هدفي التخلص من الاحتلال الأجنبي والنهوض بالأوضاع الداخلية، ثم انقسموا على أنفسهم بين من يقول إن مواجهة الاستعمار أولى، ومن يقول إن مكافحة الاستبداد الداخلي والفساد أولى، والأولون يتكلمون

عن التحرر وأن الاستعمار هو الخصم الأدھى والأقوى وهو العقبة الكثيرة أمام إصلاح الداخل والتخلص من أوزار الاستبداد والفساد، والأخرون يشيرون إلى الاستبداد والفساد وأئمّا من أعنان الاستعمار على الوفود ومهد له وأوّلهم في الأمة مكانت المقاومة والتصدي.

واستفحل الأمر بين الفريقين حتى ضاعت منها لغة الخطاب الواحد، وساد لدى كل طرف سوء تأويلاً له لواقف الطرف الآخر ودعاته، فمن هاجم الاحتلال الأجنبي لم يسلم من تهمة أنه من أنصار الاستبداد، ومن هاجم الاستبداد المحلي لم يبرأ من تهمة أنه نصير للأجنبي على المواطن، ومن هاجم الاثنين — الاستبداد والاحتلال معاً — ودعا إلى تجمع القوى ضدّهما معاً، من فعل ذلك أشيع عنه من الطرفين، ووضع بين السذاجة والخبث من فرط استبعاد أن يقوم بدعوته موقف عملي.

ولم تمض سنوات عشر وتنتهي الحرب العالمية الأولى، إلا وقد التقى المجتمعان على الموقف الثالث الذي بدأ من قبل كأنه المستحيل، وكأنه موقف مثالي حالم، فتبين من بعد أنه الموقف العملي الوحيد، بأن تكون ضد الآفتين جيّعاً وأنه لا نجاة لك من إدراهما إلا بالتخليص منها معاً. وبين من ذلك أن هذا الموقف الثالث لم تكن تقصيه الروح العملية إلا بقدر ما كان ينقصه الالتفاف حوله وتأييده برجال يقومون به.

ومن جهة ثالثة فإننا عندما واجهنا خلافاتنا في هذا الأمر لم نبذل جهداً معتبراً لنفهم الأوضاع والأسباب والدوافع التي أملت على كل فريق موقفه، إنما نظرنا إلى الأمر في إطار خطأ مطلق وصواب مطلق، ومن هاجموا الموقف المصري الرسمي لم يحاولوا أن يتّفهّموا دوافع هذا الموقف من الوجهة السياسية العملية ومن عتبوا على الرأي العام المصري نزوعه إلى هنا أو هناك لم يحاولوا أن يتّفهّموا آثار علاقات شعبية جرت على مدى العقود الأخيرة، سواء مع دول الخليج أو مع العراق. ومن هاجموا موقف السودان لم يحاولوا أن يتّفهّموا الأوضاع السياسية التي كان السودان يواجهها إزاء التردّد الحاصل في الجنوب ومن كان يعيين السودانيين ومن كان لا يعيّنهم في هذه المواجهة، وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين.

ولا أقول أن كل هذه المواقف ترجع إلى أسباب نفعية، ولكن أقول إن الجوانب النفعية هي من عناصر تقدير الموقف السياسية، وإن هذه الجوانب يزداد

تأثيرها كلما غمَّ الحديث وأشكلت جوانبه، ولقد كنا أمام حدث مشكل فعلاً، بين اجتياح نظام عربي لشعب عربي وهو مرفوض، وبين تدخل أمريكي أوروبي من شأنه أن يسبِّب أقصى ما عرف العرب ويعرفون في تاريخهم من درجات القلق والتوجس!! كما أقول: إنَّه يتعين النظر إلى ما يلابس المواقف المبدئية من آثار عملية تستوجب المعالجة، وفي النهاية فإنَّ هذا التفهم إذا لم يكن من شأنه أن ينهي الخلافات فهو بالأقل يعزُّلها عن المثيرات والمضااعفات التي تقذف بكل جانب إلى مجالات الاستقطاب والمحاصمة.

خامساً: بالنسبة للوجود الأجنبي:

عرفنا من قبل الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة الوجود الأوروبي والغربي على أراضينا بما يسمى بالغزو والاحتلال العسكري والاستعمار، وتجربتنا التاريخية في هذا الشأن لا تزال حية وحاضرة. ولعل الأرض الوحيدة التي لم تعرف الاحتلال الغربي الحديث من أراضينا العربية الإسلامية، كانت هي الجزيرة العربية. ولعل شعورها وبخاصة في نجد والحزام واليمن هي من لم تعرف بتجربتها التاريخية المباشرة معنى الاحتلال الأجنبي، ولذلك كان الوجود العسكري الأجنبي بمناسبة أزمة الخليج مما أهاج الكثير من المراجعات وأثار كل ما أثار من قلق وتوتر وخشية وبخاصة بالنسبة لأرض تضم الحرمين تطهرت من أيام رسول الله ﷺ ثم تطهر ما حولها تماماً أيام عمر بن الخطاب من أي وجود أجنبي.

والمسألة هنا تتعلق بالإرادة السياسية ومدى استقلالها، ولا خلاف أنه توجد دائماً ضغوط على الإرادة السياسية لأي دولة مهما كانت درجة ما تتمتع به من استقلال، ولكننا هنا لا نتكلّم عن الضغوط والتحديات التي تضبط الإرادة الوطنية، ولكننا نشير إلى الأوضاع التي قد تجعل الإرادة السياسية الوطنية تحت مجال الهيمنة وإرادة دولة أجنبية، وتجعل الإرادة الأجنبية ذات مضاء ونفذ بحيث تشنل الإرادة الوطنية عن تقدير عناصر الصالح الوطني وإنفاذ ما تستطيع لتحقيقه.

وبحكم تجربتنا التاريخية فإنَّ للوجود العسكري الأجنبي أثراً حاسماً في هذا الأمر، وهذا نظر قديم لا خلاف عليه، ولكن الجديد في النظر هو أنَّ أساليب التحكم الاقتصادي والثقافي والإعلامي قد صارت أكثر فاعلية في تحقيق وجوه التغلب على

الإرادة الوطنية عند اللزوم، وأنه لم تعد حاجة لتحقيق هذا التغلب إلى تحييش الجيوش واحتلال الأراضي.

وهذا في تصورِي صحيح منظوراً إلى علاقة التبعية بين التابع والمتبوع، ولكن يظل للوجود العسكري أثر ومضاء في صدِّ التنافس بين الدول الكبرى، فالوجود العسكري يمكن أن يكون غير لازم لاستبقاء تبعية التابع للمتبوع، ولكنه يصير لازماً أحياناً لضمان البقاء في مواجهة منافسة دولٍ كبرى أخرى متبوعة كذلك ومتطلِّك ذات الوسائل التي تمكَّنها من التحكم الاقتصادي والثقافي، ويبيِّن التنافس بين بعضها البعض دون أن يستطيع أيٌّ منها في فترات التحول التاريخي أن يكسب لنفسه وجوداً عسكرياً يجسم معارك التنافس بين الدول القوية.

وأن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج يتواكب مع إعادة تشكيل الأوضاع العالمية، في ظروف عودة الوحدة الألمانية ونمو إمكانات تحقق الوحدة الأوروبية وانهيار الاتحاد السوفيتي والحرص على اقسام أسلائه وأوضاع الشرق الأقصى وما يحيط بها، وكل ذلك يمثل انعطافة كبيرة في الأوضاع العالمية ويكشف أنها في طور إعادة التشكيل، ومن ثم يكون للوجود العسكري أثره في جسم الكثير من المواقف لصالح أصحاب الوجود العسكري.

ومن جهة أخرى فهناك من يتكلَّم كثيراً عن «النظام العالمي الجديد» وينظرُ هذا المفهوم كـأداة سلطة شرعية عالمية قد نشأت على مستوى العالم أجمع. والسؤال الذي يتعين أن نطرحه على أنفسنا، هو هل يختلف هذا الذي يسمى (النظام العالمي) — بالنسبة لنا — عما كنا نسميه بسيطرة الدول الكبرى وهيمنتها على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؟ أليس هذا النظام العالمي هو ما شاهدناه وجربناه مع القرن التاسع عشر عندما هيمَّت أوروبا على العالم وفي نهاية القرن التاسع عشر عندما أعيد اقتسام بلدان العالم وتوزيع إسلام الدولة العثمانية وأمبراطورية النمسا؟ قسم العالم كله مستعمرات ومناطق نفوذ، ثم كان يتعدل هذا النظام حسب نتيجة نصارع دول الغرب بين بعضها البعض، وحسب نتائج حركات التحرر الوطني في بلادنا وسعها للإفلات من هذه الهيمنة الاستعمارية.

والسؤال الآن هو: أنه إذا قبلنا القول «بالنظام العالمي» فهل تكون قد صرنا بذلك قابلين لهذا الوضع بوصفه وضعًا شرعاً دولياً؟

وهل صرنا مشاركين في إقرار سياسات هذا النظام حتى قبله؟

وأين موقعنا منه، أهو موقع الفاعل أو المفعول به؟
وإذا نعتنا النظام العالمي بالشرعية فهل يصدق على ما كنا نسميه في بلادنا
بحركات التحرر الوطني، يصدق عليها (على أستتنا وفي وعينا بالشرعية وأوضاعها)
أنها من حركات الترد والعصيان على نظام صار الإقرار بشرعنته من جانبنا ١٩٦٣
يترب على الجواب عن هذه الأسئلة آثار جد خطيرة في جوانب كثيرة جدًا.
والحمد لله رب العالمين

طارق البشري

قراءة في «مشكلتان»

د. طه جابر العلواني

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه
ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين: وبعد

(١) انعطاف نحو انعكاسات الأزمة الفكرية المعاصرة:

لقد وددنا بتقديمنا لـ «مشكلتان» أن نلفت الأنظار قليلاً نحو انعكاسات «الأزمة الفكرية» في جوانبها المعاصرة على واقعنا المعاصر، هذه الأزمة التي تعتبرها المتهم الأول في جريمة استدرج الأمة الخيرة الوسط الخرجة للناس إلى هذا المأزق الحضاري المظلم قديماً وحديثاً.

(٢) العقيدة قاعدة الفكر المتينة:

إن أمتنا والأمية بنوعيها السافرة والمقينة يجثم على صدور جماهيرها بحاجة إلى توظيف ما تعرف، وما تستطيع فهمه وإدراكه والثقة به؛ وما تعرفه هي بقايا عقیدتها فيما من مسلم إلاً وله من هذه العقيدة نصيب يزيد وينقص يتضح ويغمض يستقيم أو ينحرف وهذه الباقيات من العقيدة هي التي تشكل القاعدة الفكرية للإنسان المسلم عنها تنبثق أفكاره وتتصوراته وعلى هدى منها ينطلق في أفعاله وتصرفاته، وبتأثير منها تتحدد مواقفه: فتنقض الغبار عن عالم العقيدة وتصحيحها وبيان جانب الغيب في كل من أركانها وعلاقته بعالم الشهادة ووجوب الترابط بينهما سيؤدي — لا محالة — إلى تصحيح عالم الأفكار والتصورات وعالم السلوك والتصرفات بأهدى منهج وأسرع سبل وأقوم طريق.

كما أنّ تبيين قواعد العقائد الإسلامية في عصر الرسالة وفعاليتها ولماذا فقدت

هذه الفاعلية أو ضعفت ولماذا اضطربت هذه الرؤية القائمة عليها أو اختلت؟ يشكل حجر الزاوية في وضع الأمة على سبيل التقويم والإصلاح.

(٣) تحديات الأزمة الفكرية قبل «المشكلة الثانية» أعني كارثة الخليج:

ويمكن القول بأن تناول «الأزمة الفكرية» وانعكاساتها المعاصرة قبل وقوع المشكلة الثانيةتمثلة بكارثة الخليج الثانية صار مغايراً لما صار عليه بعد حدوث هذه الكارثة.

كما أن الأسئلة التي كانت تثار وتطرح على العقل المسلم قبل وقوع الكارثة قد اختلف بعضها أو جلّها عنه بعد وقوع الكارثة.

أ) قبل الحرب البعلية الإيرانية:

فقبل الكارثة الخليجية الأولى أعني (الحرب البعلية الإيرانية) كانت عناوين القضايا التي يمثل المفكرون بها كمنادج للأزمة الفكرية العربية المعاصرة والأسئلة التي يطرحوها تدور — في الغالب — حول:

أولاً: * الوحدة: إسلامية الأساس أو قوميتها؟ أيدياً بتوحيد العرب كلهم أم تكون لعرب الشرق وحدة ولعرب المغرب أخرى؟ أيدياً بها متدرجة أم ناجزة، شاملة أم جزئية، أخاطب بها العرب أولاً أم المسلمين؟!
وهذه الأسئلة كلها كانت هي الرد أو الجواب العربي الإسلامي على تحدي التجزئة والفرقة.

ثانياً: * ثم: تقديم العدالة الاجتماعية، أو النظام الاقتصادي الإسلامي، أو الاشتراكية العربية، أو الاشتراكية الماركسية وذلك في مواجهة الاستغلال والتفاوت الاقتصادي المأهول الذي نجم عن تلك الفقرات والإجراءات المتناقضة التي أعقبت تفكك الدولة العثمانية وقيام الدول الإقليمية القطرية العاجزة تماماً عن إيجاد أي نوع من أنواع التوازن بين الإنتاج والاحتياجات والتوزيع في مستوى القطر الواحد بقدر عجزها عن تحقيق أمن الدولة وأمن المواطن.

ثالثاً: * كما طرحت الإسلامية أو الأصالة أو التراث أو الحفاظ على الهوية في مواجهة

الاستلاب والتحديث والتغريب والعلمنة والعصرية والحزبية في إطار مفهوم السفينة المشار إليه في الحديث النبوي الشريف «مثل القائم في حنود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينته فكان بعضهم أعلاها وبعضهم في أسفلها»^(١)، أو تؤخذ الديمقراطية بتطبيق سوفيتي أو أوربي شرقي أو مطورة عربياً أو إسلامياً أو شوري ملزمه أو معلمة في إطار حزب واحد أو تعددية أو شورية قبلية ، كل هذه التساؤلات طرحت في مواجهة قضايا الحكم الفردي والاستبداد والقمع السياسي ومحاولة إيجاد حل ما لمشكلة الإنسان المزمنة — مشكلة الحكم — أيداً بالتحرر والاستقلال بكل أشكاله، وتوظيف كل الطاقات في هذا الاتجاه أم بالتحرر الداخلي من الاستبداد والفرقة والتخلف والظلم الاجتماعي ثم رص صفواف الأمة وحشدها في جهة واحدة لمواجهة الغزو الخارجي بكل أنواعه والتبعية والاستعمار بكل أشكالهما؟ حول هذه القضايا والمشكلات المتفرعة عنها كان عامة الكتاب والمفكرين يعالجون انعكاسات الأزمة الفكرية وينطلقون لتناولها وعرضها وطرح الحلول لها فمعظم المشاريع الفكرية والسياسية أعدت حولها . وحولها كذلك دارت براج الأحزاب والفتاوى والجماعات والجمعيات وسائر الرموز والواجهات التي كانت في الساحة العربية والإسلامية في تلك المرحلة.

رابعاً: * وربما يضيف لها البعض قضية فلسطين وهي هم فلسطيني أم عربي أم إسلامي؟ في مواجهة تحدي قيام دولة إسرائيل.

خامساً: * وقضية الموقف من الآخر فكريًا وثقافياً وسياسيًا وعسكرياً وما هو نوع العلاقات التي ينبغي أن تحكم ذلك الموقف؟

سادساً: الصحوة الإسلامية:

أهي جزء من التيار العالمي والعودة إلى الدين أم هي صحوة إسلامية خاصة بالعالم العربي والإسلامي الحديث. ما حقيقتها أهي جزء من تيار موجة التدين العالمية، أم هي اتجاه خاص بالعالم الإسلامي ، وما عوامل انتهاقها؟ أهي صحوة أصلية أم رد فعل هزيمة حزيران وانعكاساتها على الاتجاهات القومية والإقليمية العلمانية التغربية؟

(١) الحديث وتمنته فكان الذين في أسفلها إذا استنقوا من الماء متراوا على من فوقهم، فقالوا: «لو أتنا خرقنا في نصبينا خرقاً لثلا نؤذى من فوقنا، فإن تركوه وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً» أخرجه البخاري في الباب السادس: هل يقرع في القسمة؟

بعد الحرب البعثية الإيرانية:

فلما وقعت كارثة الخليج الأولى أي: «الحرب البعثية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية» أضيفت إلى تلك القضايا والمهموم هموم جديدة، وبعضها كان مجرد إحياء لمهموم قديمة وفي مقدمة هذه المهموم:

أولاً: * الطائفية:

ما حقيقتها وما طرق معالجتها وهل هي ظاهرة مرتبطة بيهمنة الدين، وشروع الوعي الديني وبروز الصحوة الإسلامية أو هي ظاهرة مختلفة مضافة إلى الدين إضافة مصادرة وتحطيم لإيقاف مذهن ومصادرة صحته وإشغال فصائله بعضهم بالبعض الآخر؟

ثانياً: * الشيعة والسنّة، العرب والفرس، الشعوبية والعروبية، أهذه كلها أحزاب سياسية تاريخية تنتعش وتتكشم بحسب الظروف والأوضاع التي تحيط بالمنطقة والبواعث والمحركات من أصحاب المطامع فيها أم هي جزء من فاتورة حساب قديم طوبل احتفظت به ذاكرة المنطقة التاريخية المتأخرة كجزء من آثار الصراع الطويل بين الدولتين العثمانية والصفوية وتأمر كل منها على الآخر وتعاونه مع أي عدو ضد أخيه؟

ثالثاً: * وكيف يخرج المسلمين من هذا المأزق الحرج. أيخرجون منه بتسين الشيعة أم بتشييع السنّة أم بالتقريب بين المذهبين أم بالمناداة بقوية الوحدة والأخوة بين المسلمين لتهذئة التوتر أم بتعديل صيغ الأنظمة السياسية والاقتصادية في المنطقة إلى صيغ تسمح بالتعلمية الدينية والذهبية والقومية وتحتها وتجعل من هذا الاختلاف اختلاف نوع إيجابي كما هو في كثير من البلاد الديمقراطية في العصر الحاضر وكما كان كذلك في عصر ازدهار الأمة الإسلامية في الماضي أم؟ أم؟

ومن المعروف أن طبيعة العرب والمسلمين في صراعاتهم خاصة في عصور الانحطاط، طبيعة حشدية تعوبية فكل طرف يدخل في صراع مع طرف آخر فإنه يضع على الطرف الآخر كل ما يستطيع من المساوئ ويصفه بكل ما يمكنه من حشد الناس كل الناس خلفه وإيقافهم معه ضدّ خصميه وتبعة سائر الجهود وجميع الطاقات ضد ذلك الخصم دون أي اعتبار لماض أمر الله بمراعاته: ﴿وَلَا تنسوا الفضل بِنِعْمَكُم﴾ (البقرة: ٢٣٧) أو مستقبل لابد من أخذنه بنظر الاعتبار كذلك ﴿فَإِذَا الَّذِي

بينك وبينه عداوة كأنه ولّي حيم» (فصلت: ٣٤) أو «أح恨 حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغرضك يوماً ما وأبغض بغرضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما»^(٢) كما جاء في الآخر، لا مراعاة لذلك إطلاقاً في الصراعات العربية أو الإسلامية وعلى كل المستويات ولذلك فإن أقل الخصومات أو الاختلافات شأنها تحول إلى عداء مستحكم تعززه كل مثيرات البغضاء والعداء، بل تendum في صراعاتهم كل وسائل وروابط القربي والإخاء، وسائر ضوابط وقوانين الصراع.

ولذلك جند كتاب ومؤرخو وإعلاميو حزب البعث والموالون له كل طاقاتهم لنبش كل مدافن التاريخ العربي والإسلامي والفارسي والشيعي والسنني ليستخرجوا منه ما يمكنهم من حشد وتعبئة العرب والستة وراءهم دون إغفال أو تغافل أو نسيان للشيعة العرب وللشيعة المعارضين لقيادة الحسيني لضمهم إلى صفوفهم بمختلف الوسائل. كما أن الطرف الآخر استجاب للإغراء فبush عن التراث العلوي في صراع العلوين مع الأمويين، والطاليبيين ومقاتلهم وصراعهم مع العباسيين فأعطى عن غير قصد لزمرة العشرين في العراق بعض الأسلحة والمعززات لدعواهم الفارغة. ولا ينكر أن هذا الجانب كان في موقف دفاع وكان أقرب إلى الاعتدال والخلق والقيم الإسلامية في تعامله لكن الأمة عقلاً وفكراً ونفسية قد عانت ولا شك معاناة قاسية وأصبت قيمها — بوصفها أمة — في مقاتلها وستظل تعاني من هذه الجوانب العقلية والفكرية والنفسية إلى أبد بعيد، لذلك كانت نداءات الرئيس البعثي للوحدة والتقارب بين العراق وإيران إبان التحضير للكارثة الخليجية الثانية مداعنة هزة وسخرية مرّة تذكر بتاريخ طويل في هذا المجال، وقد تذكر بقول القائل:

فهلاً تلا حاميم قبل التقدم^(٣) .

(٢) رواه الترمذى والبىهقى عن أبي هريرة ، والطبرانى عن ابن عمرو، والدارقطنى في «الأفراد»، والبخارى في الأدب والبىهقى عن علي موقوفاً وهو صحيح كما في صحيح الجامع الصغير للألبانى.

(٣) هي قصيدة للعكير بن حميد بن مالك بن حذيفة بن بكر بن قيس بن منقذ بن طريف، وكان مع علي رضى الله عنه في أبيات، أوها:

وأشـعـت قـوـامـ بـأـيـاتـ رـبـهـ قـلـيلـ الـأـذـىـ فـيـمـاـ تـرـىـ الـعـيـنـ مـسـتـلـمـ
ضـمـمـتـ إـلـيـهـ بـالـسـنـانـ قـمـيـصـةـ فـخـرـ صـرـيـعـاـ لـلـيـدـيـنـ وـلـلـفـيـضـ

عـلـىـغـيرـشـيـءـغـيـرـأـنـلـيـسـتـابـعـاـعـلـيـاـوـمـنـلـاـيـقـعـالـقـيـنـسـتـمـ

يـذـكـرـيـ حـامـيـمـ وـالـرـئـيـسـ دـوـئـهـ فـهـلـاـ تـلـاـ حـامـيـمـ قـبـلـ الـقـلـمـ

وأخرج الزبير بن بكار، وأبن عساكر عن الصحاك بن عثمان الخزامي، قال: كان هوى محمد بن طلحة

ولم تقف عجلة هذه الكارثة في إطارها العسكري عن الدوران ويعلن إيقاف إطلاق النار إلاّ بعد أن حطمت كل معاني التألف والتآخي الإسلامي، وطرحت على الأمة والصحوة مجموعة كبيرة من التحديات والأسئلة وأسباب الحيرة والغرق. ناهيك عن البلايين من الدولارات التي أتلت، ومئات الآلاف من الأرواح التي أزهقت، وألاف الموقين، والأنفس التي دمرت، والأحقاد التاريخية التي ابعت، ولو أنفق جزء من هذا في إعادة بناء العالم الإسلامي كله لقضى على الفقر والمرض والأمية وسائر أوجه التخلف فيه.

(٤) المشكلة الثانية «كارثة الخليج الثانية»:

ثم بدأ البعضون في العراق يحاولون معالجة آثار الكارثة الأولى بكارثة أنكى وأفجع فبدأت تحضيراتهم لكارثة الخليج الثانية ليحولوا أبناء العراق الذين كانوا ولا يزالون يساقون — على أيدي العابثين البعضين — كالأنعام إلى المذابح، ويوجهون مسلوب الإرادة كما توجه الأدوات الصماء من حرب الأخ إلى سفك دم الشقيق وذبح الجار واستباحة أرضه وإلغاء كيانه، وفرض الإرادة الفردية عليه باسم الوحدة أو الحقوق الجغرافية أو التاريخية، أو الرغبة في التوزيع العادل للثروة، ويا لها من وحدة لا تتحقق إلاّ بهذه الأساليب المدمرة لكل القيم فدمر العراق وكادت الكويت أن تبيد وأنفق احتياطي المال الذي اكتنز في مزيد من التدمير واحتلت أجزاء لم يطعها من قبل مستعمر، ودمّرت الآمال في الوحدة أو الحرية أو التحرر وضربت الصحوة الإسلامية في مقاتلها، وارتنت إرادة الأمة ومقدراتها إلى ما شاء الله — تعالى — «فليس لما الأمة فيه اليوم من دون الله كاشفة».

حتى إذا دارت عجلة «كارثة الخليج المأساوية الثانية» أضافت إلى تلك التحديات الموروثة والأسئلة المتراكمة مجموعة جديدة من التحديات، وكمية كبيرة

بن عبيد الله مع علي بن أبي طالب، فتهي علي عن قتله، وقال محمد لعائشة: ما تأمرني؟ قالت أرى أن تكون كخيربني آدم، إن تكشف ينك، فكشف يده. قتله رجل من بني أسد بن خزيمة، يقال به كعب بن مدلج، من بني منقذ بن طريف، ويقال: قتله شداد بن معاوية العبسي، ويقال: بل قتله عصام ابن مبشر البصري، وهو الذي يقول في قتله: وأشعثَ فوَّامْ بآياتِ رَبِّي.... الآيات.

وقيل: إن القاتل والقاتل الأبيات شريح بن أوف. وقيل: عبدالله بن مكعب حليف لبني أسد، وقيل ابن مكبس الأردي، وقيل الأشر.

حديثة من الأسئلة المتراكمة كما أشرنا سابقاً، منها على سبيل المثال لا الحصر الأسئلة المتعلقة بالصحوة ذاتها:

الصحوة وحقيقةها:

رابعاً: أكانت «الصحوة» صحوة أمّة ويقظة حضارية حقيقة أمّ كانت من قبيل: «وتحسّبهم إيقاظاً وهم رقوده» (الكهف: ١٨).

أكان ما عرف بالصحوة حركة تاريخية تمثل إحدى دورات التاريخ سيكون لها ما بعدها أو إنها مجرد موجة تدين أو نوبية زهد تصيب الناس إذا واجهوا ما لا قبل لهم به من الأنطمار، وتلك طبيعة بشرية وفطرة إنسانية، أم هي التفاتة إلى الماضي يهرب بها الأهاريون من واقع فاسد فهي أشبه برحلات الخيال الصوفي أو الشاعري وما اللحن والعمائم ذات العذابات والطرح والجلاليب إلا محاولات لتكريس المشاعر النفسية بالانفصال عن واقع الأمة السيء والانتهاء إلى واقعها التاريخي الظاهر - كا تصوره روايات التاريخ والسير.

هل ما عُرف بالصحوة توجه ماضويّ، أو تجديد سلفيّ؟ فالفرق بينهما كبير جدّاً، ولا بأس بوقفة قصيرة لتوضيح هذا الفرق:

بين الماضوية والتجدد:

أمّا التوجّهات الماضوية فهي توجّهات سلبيّة تستغلّ الإنسان من حاضره، وتلقّيه في أحضان ماضٍ لا يستطيع العيش فيه إلا بخياله، تمثّل هروباً إلى الماضي وتقدّماً إلى الوراء للاستمتاع بمشاعر الفضام عن الواقع الفاسد فقط، ولا تشكّل لدى متبنيها دوافع تمكن من تحقيق أيّ فعل حضاري.

أمّا التجدد السلفي فهو حركة بناء شامل تمكن الأمة من إعادة النظر والتدبّر في مصادر هدایتها، وقراءتها قراءة المتدبّر المستهدي المستفيد العازم على توظيف الماضي في إصلاح الحاضر واستشراف المستقبل لبناءه وتأسيسه على هذا البناء المتواصل. مع قراءة واعية للكون وما يدور فيه: قراءة مستصحبة هداية الوحي، مستنيرة به، واعية على طبيعة العلاقة الوثيقة بين الوحي والوجود والإنسان والخلق تبارك وتعالى منزله وموجد الوجود والإنسان. ومعرفة المقاصد والغايات والكلّيات والعلل والأسباب

وال السن والقوانين التي بثها الخالق الحكيم تبارك وتعالى فيها، وذلك أداءاً للأمانة وقياماً بمهمة الاستخلاف ونهوضاً بواجب العمران الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الإيمان والعبادة بمفهوم سلف هذه الأمة الذين تعلموا من رسول الله ﷺ كيف ترابط شعب الإيمان من شهادة أن لا إله إلا الله إلى إماتة الأذى عن الطريق.

وتعلموا أن القراءة منطلق هذه الأمة: قراءة الوحي المسطور والكون المثبت والنفس الإنسانية والأفاق الكونية قراءة من علمه الله بالقلم، قراءة الخلق وأصله، والوجود وإغایته وصبرورته، والأرض وما في باطنها والسماء وما في حُبّكها والبحار والحيطات وما حوطه بطونها. وأنذاك تصبح اللحية حلية والمجلاب رموز تحرر ووقار وعفة وحياة، وكرامة إنسانية، وتناسب بين حاجات الإنسان وطبيعة بيئته وإمكاناته في الإنتاج وإلا فلن تختلف جلالية مستوردة من تايوان عن بنطلون جينز مصنوع فيها أو في أمريكا. ففي كل منها تذكر للمسلم بعجزه وفاقتده وقلة حيلته وأنه لو لا أمريكا أو تايوان أو غيرهما لظل مكسوف العورة بارز السوءة. إن الماضوية قد أفرقت الأسواق بكميات من الكتب يرتكز جلها على مفاهيم الخلاص الفردي (التي ركزت النصرانية عليها) وأبرز موضوعاتها التخويف من النار وعذاب القبر وإغراق في التفاصيل المتعلقة بذلك لتأخذ الأمة عن قصد وعن دون قصد بعيداً عن منهج القرآن المجيد في عرض مشاهد القيمة وكل ذلك يُربط بقضايا الخلاص الفردي والهيئات وخاصال الفطرة وغير ذلك من قضايا تختلف فيها البيعات والأجواء وال الحاجات والثقافات وإذا كان في الجهد بقية فإن الماضويين يصرفونه في إثارة المسائل الخلافية والقضايا المذهبية والطائفية ونحوها من المسائل المفرقة المساعدة على تكريس الفرق والتجزئة والاتجاهات «الأننا والخلاص الفردي».

أما السلفية فهي اتجاه يركِّس روح الأمة وبناء الجماعة والتآليف والوحدة، و تعمل على إحياء ما انذر من فروض الكفايات التي تمثل لباب فروض العمران ودعم الشهود الحضاري تتحدث عن الاستبداد باعتباره الدين الطبيعي للطغيان وعن الطغيان باعتباره قرين الشرك ودعوات الشّالل، وأن الميلولة بين الناس وأدائهم واجباتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ظلم وشرك وشرك ظلم عظيم مما يُسمى اليوم «حرية التعبير» و «حرية الرأي» و «حرية الفكر» و حرية العلم والتعلم والتعليم» وغيرها من حرّيات يعتبر الإسلام مصادريها ظلماً، والظلم ظلمات لا يجوز السكوت عنها، والدفاع عن هذه الأمور ونحوها من فروض الأمة التي تأثر

كلها إذ لم تتوافر فيها الضمانات الكافية لهذه الحقوق، والضمانات والشروط المطلوبة لتمكينهم من أداء هذه الواجبات، إلى غير ذلك من قضايا يجب أن تتصدر مجال الاهتمام والنظر. ذلك هو الفرق — في نظري — بين الماضية المقيدة والسلفية الحبيبة.

ونعود إلى الأسئلة المثارة بعد الكارثة — المشكلة الثانية:

خامسًا: لقد نهت الكارثة إلى عمق ومتانة التزعزعات القومية والإقليمية التي رسم حدودها وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا في الاتفاقية التي عرفت باسمهما اتفاقية «سايكس بيكون» عام ۱۹۱۶م. ولقد أصبحت هذه الحدود الأرضية الوضعية أعز على المسلمين من حدود الله وأقوى.

سادسًا: كما نهت الكارثة إلى عمق تأثير أمتنا بالغرب فحتى بعض الأشكال التنظيمية للعمل الإسلامي تم نقلها — على ما يبدو — عن المؤسسات والأشكال التنظيمية التي بناها الغرب خلال ممارسته السياسية؛ وبرزت واضحة في تصرفات مختلف الكيانات الخزالية والسياسية والقمعية أثناء الكارثة «المشكلة الثانية»، عقلية العوام التي أوجدها وكرسها التقليد وانقطاع الأمة دهوراً عن التعامل مع كتاب ربها وسنة وسيرة نبيه ﷺ، وطبيعة القطيع التي أنشأها الاستبداد بكل درجهاته ودر كاته ونفسية العبيد — التي أوجدها القهر ومصادرة الحريات وإعدام الشورى، وامتحان الكرامة والجهل والجحود والفقر والمرض والأثرة، وجراعة الأشقياء، وعجز العلماء، وتسلط السفهاء والأغبياء وغير ذلك من ضروب البلاء الضارب بأطنابه في سائر جوانب حياتها الدنيا.

سابعاً: وخلاصة القول إن كارثة الخليج الأخيرة أو «المشكلة الثانية» كما سماها المستشار قد كشفت سائر عورات هذه الأمة، عورات أنظمتها وشعوبها وأحزابها وهيئاتها وملوكها وعلمائها وأطروحتها ومشاريعها الحضارية؛ نعم سقطت سائر أوراق التوت — كما يقولون — وإذا كان في هذا الأمر أثارة من خير فهي في كشف سواتنا لنا، هذه السوءات التي كان يغطيها الضجيج العالي برقم المسلمين الذي جاوز المليار منذ سنوات، وصحوة المسلمين التي أصبحت حديث الخاص والعام، وصحوة الإسلام السياسي، والإسلام الاقتصادي السياسي، والإسلام الاقتصادي، والبديل الإسلامي وغير ذلك: كل هذه الأصوات تبين أنها لا تعبر عن حقائق واقعة.

إن كارثة الخليج «المشكلة الثانية» لم تكن — في نظرنا — أزمة تمثل تعبيراً مقيداً بظرف زماني هو الثاني من أغسطس أو مكاني هو الكويت أو نزوة دكتاتور مجنون معقد مريض، أو طمع في بترول، أو رغبة في موقع استراتيجي، بل هي ذلك كله مع مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية وظفت بأحسن ما يكون التوظيف، لتكون حلقة من حلقات الصراع مع الآخر، فيها كل عوامل ذلك الصراع، وسائر آليات الغلبة ولا أقول التدافع، لأن التدافع يقتضي جانين يتدفعان؛ وهذه قضية جانب واحد. وفيها التهديد لقيام دول الطوائف والأقليات التي ستحتمني كلها بالواحد القوي في المنطقة (إسرائيل)، أو القوة القادرة على منافستها !!

قصور البرامح الثقافية:

إن مما كشفته «المشكلة الثانية»: أنَّ العاملين للإسلام — بالذات — لم يعوا حقيقة المنطقة التي يعملون فيها والتي جعلوا منها ميدان جهادهم، ولم تشتمل برامجهم التصيفية بعد على ما يدل على شيء من الوعي المطلوب على ذلك.

فجماعات الأمة الواحدة الوسط الخيرية ليس في برامجهم الثقافية شيء عن قضايا الحدود والتجزئة والتفتت، والصراع العربي الإسرائيلي والنفط وغيرها، ليفهموا طبيعة الأرض التي يعملون عليها، وقد يبدأ قيل: «قتلت أرض جاهلها وقتل أرضاً عالماً».

لقد استطاع أعداء الأمة أن يجمعوا أعداء هذه الأمة — من خلال هذه الكارثة ومقدماتها — عوداً عوداً، وأن يختبروا مقوماتها واحداً بعد آخر ليتأكدوا في المرحلة الأخيرة — وهي كارثة الخليج الثانية أن ذلك الأسد الإسلامي أو العالم الإسلامي الذي كانوا يخافونه ليس أكثر من جلد أسد محسو بقش ومواد محنطة، فقد حقيقته من زمن بعيد، فلم يعد لدى المسلمين من الإسلام إلا رسومه وأشكاله، وأن جهودهم — أعني الغربيين — التي بدأت منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) قد آتت أكلها ونضجت ثمارها، وقضت على الحقيقة الإسلامية التي كانت تحرك هذه الأمة وتتحرك بها، فالرابطة الإسلامية قد أثبتت وتم القضاء عليها، وأصبحت جسداً بلا روح، ووُقعت شهادة وفاتها يوم تطوع حزب «البعث العربي

الاشتراكي في العراق» للقضاء على الثورة الإسلامية في إيران نيابة عن العالم الغربي وأصدقائه، ودفعاً عن الحضارة الغربية المعاصرة وقيمهَا!! فخاض حرباً ضروسًا جاوزت ثماني سنوات بُعدت فيها أموال العراق والخليج وشغلت حكامه وشعوبه وأريق فيها من دماء الشعرين وأموالهما وأموال جيرانهما ما جاور ما أريق وما أنفق من دماء وأموال سائر الشعوب التي شاركت في الحرب العالمية الثانية وحلفائها. وبمجرد أن توقفت الحرب بين حزب البعث وإيران وأعلنت شهادة وفاة الأخيرة الإسلامية، بدأت التحضيرات لحرب أعلنت شهادة وفاة بقايا القيم الإسلامية التي تتعلق بالوحدة والولاء والبراء والجوار وكذلك قيم العروبة والوطنية والعشائرية وحتى الحزبية والإنسانية العادلة.

الشعوب والكارثة الثانية:

وما يزيد في ألم المؤمن أن هذه العمليات الصراغية في الكارثة الأخيرة «المشكلة الثانية» لم تقتصر على النظم وحدها، ولكن هناك جهوداً قد بذلت ولا تزال تبذل لتحويلها إلى معارك وأحقاد وكراهية دائمة راسخة بين الشعوب وبين الأحزاب وبين القوى المختلفة في هذه البلدان رسوخ قواعد اتفاقية «سايكس بيكو»، لتجعل من آثارها النفسية وخلفاتها مكروبات وجراهم كامنة، وقواعد يمكن الانطلاق منها في أي وقت لإيجاد مشكلات مستجدة ثالثة ورابعة وخامسة تثار كلما اقتضت مصالح الأجنبي ذلك!!

ولعل الأنكى والأمر أن كثيراً من الفتن السابقة لم تستطع أن تستدرج منظومة القيم الإسلامية إلى ساحة الصراع، ولكن هذه الفتنة الكبرى قد تجاوزت كل شيء ل تستدرج القيم الإسلامية في الأخوة والعدل والتحرر والولاء والبراء والجوار والجهاد وغيرها إلى ساحة الصراع فتحول إلى مجرد أجزاء نسبية في أحجار الصراع وأسلحة المتصارعين ولم يستطع حراس القيم الإسلامية من علماء وحركات وفاتات رسمية وغير رسمية أن ينأوا بأنفسهم وبالقيم التي يمثلونها ويدعون إليها عن ساحة الصراع فيحفظونها نقية ثابتة متزهة عن التوظيف السياسي والحزبي الرخيص لعل الأمة تستطيع أن تحفظها في ضمائرها لتعود إلى نقاءها وصفائها ونورها وهدايتها بعد أن ينجل الغبار، ويبدأ البحث عن يقين العثار.

انهيار مفهوم الأمة:

لقد مثلت هذه الكارثة الأخيرة «المشكلة الثانية» انهيار مفهوم «الأمة الإسلامية» بكل المقاييس انهياراً حول المنطقة العربية خاصة من دار سلام إلى جحيم للجميع. فالتوتر دائم، والصدام مستمر، والتزاعات لا حل لها، وليس هناك وسيلة للاتصال بين العرب إلا العنف في كل أشكاله، إنها الفتن التي تجعل الخlim حيراناً وهكذا تلاحمت المشكلتان وارتبطت الثانية منهما بالأولى ارتباطاً عضوياً.

لكن هل انتهى الأمر، وهل يمكن القول: إن هذه الكارثة لن تعقبها كوارث أدهى وأعنى وأمر إن كان في جسم الأمة مجال باق لکوارث جديدة؟ لا، لا يمكن لأحد أن يقول هذا؛ لأن مشكلات الأمة التي أدت إلى وقوع الكوارث السابقة لا تزال قائمة تحدي كل المحاولات التي جرت لاجتثاثها، ولا يزال مستوى وعي الأمة وقدراتها على مواجهة تلك الأسباب والأزمات التي أدت إلى الوقوع في تلك الكوارث كما هي ولا تزال أم المشكلات «المشكلة الأولى» أو مشكلة الحكم والأمة قائمة كذلك.

الفئات العلمانية:

إن هزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت خطأً فاصلاً بين التكوين النظري والمنهجي القومي والإقليمي وسائر أطروحتات التشطير للأمة الإسلامية، ولذلك بدأت الأمة بعدها تتخل عن سائر الأطروحة الفكرية التي أفرزها الانهيار الحضاري لأمتنا والغلبة الحضارية للغرب في القرنين الأخيرين.

ولقد حاول حزب البعث (الذي عجز عن المحافظة على نفسه كحزن بـ أي معنى من المعاني وتحول إلى مجرد حاشية للطغاة الذين أفرزتهم مبادئه وتعاليمه ونظامه التربوي) أن يقوم بمحاولة أخيرة لتجربة الخلط المجتمع والتبني من تلك الأفكار ويجعل منها أطروحة نظرية ومنهجية بديلة تأخيراً للنموذج الإسلامي ووقفاً بوجهه، ولكن أربعين وعشرين سنة من تجارب الحزب الفاشلة في العراق وتسعاً وعشرين سنة من تجاربه المرة في الشام لم يزيداً الأمة إلاّ فقاعة بفشل ذلك التكوين النظري والمنهجي اللذين قام الحزب بشطريه العراقي والشامي عليهما، فإنه لن يكون بديلاً أفضل رغم سائر حاولات الترقيع التي قام بها منظرو الحزب، وحاولوا فيها تركيز سائر الأفكار

القومية العربية وبقايا الماركسية الليبية مع توظيف بعض المشاعر الإسلامية والمذهبية والإقليمية ليشكلوا منها إطاراً نظرياً ومنهجياً لبعث الأمة من جديد، والحزب لم يلبث أن أعلن عجزه واستسلامه، بل وتخليه عن أهم أهدافه: «الوحدة» حتى بين القطرين اللذين تحكم في قيادتهما القيادات البعثية منذ سنين. ثم أعلن تخليه عن بقية أطروحاته حين أعلن رئيس النظام الباعثي في العراق عن تبنيه للإسلام!! وإعلانه بكل ما استطاع أن الإسلام هو الحل !!

في الوقت الذي أعلن فيه من يحكم بلاد الشام انضمامه إلى «الحلفاء» الذين قرروا قتال الرفاق البعثيين، انضم إليهم ضمن أولئك الذين ظل يلعنهم سنوات من أعداء الأمس، ويضفي عليهم كل صفات العمالة ونحوه الخيانة، انضم إليهم بدوافع لا يعلمها إلا الله والراسخون في...

ومن المتعدد أن تدعى الفئات العلمانية في الوطن العربي أن تجربة البعثيين لا تحسّب عليهم ولا يحسّبون عليها. فالبعثيون قوميون لا مرأة في ذلك وحزب البعث حزب قومي لا يمكن البراءة منه أو سلبه صفة القومية ولم يكن القوميون الآخرون بأفضل كثيراً منه يوم حكموا ولم تكن مواقفهم من الحرية والديمقراطية والوحدة وحقوق الإنسان بأفضل كثيراً ولا هي الآن أفقى.

وهنا أود أن أهس في آذان تلك الفئات الوطنية والقومية العلمانية على اختلافها بكلمة لابد منها بعد أن خرقنا آذان إسلاميين بالحديث عن عيوبهم وأخطائهم، فإن ما يجري في كثير من أنحاء العالم خاصة في بعض البلدان العربية يدعو إلى العجب ويغير أولي الأباب.

(٥) فإذا كانت الفصائل الإسلامية في حاجة إلى من يذكرها بواجباتها نحو وحدة الأمة، وضرورة النظر إلى فصائل الأمة الأخرى نظرة الأخوة والتعاون فإن الفصائل الأخرى أكثر احتياجاً لذلك منها خاصة الفصائل القومية والعلمانية المستقلة. وهذه الفئات قد حكمت أو شاركت في حكم الأمة طيلة العقود السابقة، وجرت بشكل أو باخر مشروعها الحضاري القائم في جوهره ومحوره على استلهام الحضارة الغربية والفكر الغربي مشروع النهضة والتحديث منطلقة بأن ما يصلح لغيرنا يصلح لنا، وأن الفكر الغربي والحضارة الغربية فكر عالمي وحضارة عالمية، وأن متابعتنا للغرب في خطواته كفيلة — تماماً — بإحداث النهضة وتحقيق الحداثة وأنه ليست لنا خصوصيات

تمنع من ذلك. وأن العلمنة التي أطلقت عقل الإنسان الغربي وفك عنده سائر القيود والأغلال كفيلة بأن تفك عن العقل المسلم قيوده وأغلاله وتطلقه من عقاله وقد سلخت هذه الأمة في هذه التجارب المرة الفاشلة عقودًا غالبة من عمرها، وأوقافاً ثمينة من حياتها فما زادتها التجارب إلا وهن على وهن، وضعفًا على ضعف وخيالًا على خيال، فتقديم غيرها وتأخرت.

لقد حكمت النخب والفصائل العلمانية ب نفسها أجزاء كثيرة من بلادنا وشاعت مختلف الأنظمة التي هيمنت على مقدرات الأمة في مختلف أقطارها، وأيدت كثيراً من الدكتاتوريات العسكرية والحزبية، ورضيت بعضها بأبشع الأنظمة فتكاً ومنحتها تأييدها وولاعها وهي — في هذا — تحمل من المسؤولية أكثر مما حملت أو تحمل تلك الأنظمة الفاسدة. ومع ذلك فإنه بمجرد أن لوح لهم بالإسلاميين وباحتلال وصوّلهم إلى السلطة في بعض البلاد إذا بهم يسارعون إلى الوقوف جنباً إلى جنب مع كل نظام حتى لو مثل مجرد أقلية بوليسية أو حزبية أو فئوية، بل وقفت بعض هذه الفصائل صراحة ضد الديمقراطية ما دامت قد أصبحت طريقاً للإسلاميين إلى السلطة، ورضي بعضها بشكل سادي بكل أنواع الاضطهاد ومصادرة الحريات، ووقف بعضهم يستعدّي السلطات الدكتاتورية والأقليات البوليسية على الأمة كلها لا على السياسيين الإسلاميين فحسب. ووقف بعضهم يفاضل مع الإسلاميين ليدفعهم إلى بعض التنازلات الإسلامية، ويعدهم مقابل ذلك بالحيادة أو التأييد أو يطالّهم ببعض التطمينات ليمنحهم سكوته أو تأييده، فكانه يقول: نوافق على حصولكم على شيء من السلطة لقاء تنازلكم عن شيء من الإسلام، فكأنّ الإسلام — ذاته — هو المستهدف من هؤلاء. وإذا قال لهم البعض: إنكم رافضون للإسلام أو خارجون عنه أو معادون له بهذا الموقف ملأوا الدنيا صرائحاً بأنّهم مسلمون. وإذا أعطى بعض السياسيين الإسلاميين تنازلات أو اجتهدات أو حاولوا تقديم تطمينات قال لهم بعض هؤلاء لا يمكننا الاطمئنان إلى نواياكم فقد تصلون عن طريق الديمقراطية ثم تتذكرون لها وتحوّلون النظام إلى نظام ديني شمولي! **﴿أَفَيْ قُلُوبُهُمْ مَرْضٌ** أم ارتابوا أم يخافون أن يجيف الله عليهم ورسوله؟!

فكانهم يريدون أي نظام بشرط أن يكون منقطع الصلة بدين هذه الأمة ، **مُنْبِتٌ** عن تراثها وتاريخها ول يكن ما يكون إلا أن يكون ذا صلة بالإسلام وثيقة أو ضعيفة، وكان العيش في ظل الفساد والاستبداد والدكتاتوريات البوليسية والقمعية

أرحم لدى هؤلاء من العيش في ظل حكم يتنمي إلى الإسلام بأي شكل من الأشكال !!

فأي اغتراب هذا؟ وأي كارثة أصابت عقول أبناء هذه الأمة؟

إن بعض هؤلاء قد بلغ به التهور حد العمل على إثارة الأقليات وإحياء النعرات الطائفية وتشييدها، والتلويع لها بالخطر الإسلامي، بل لقد جاوز بعض هذه الفصائل سائر المديات فجعلها تستعد للاجئين المستعمر الطامع على بلادها وتغريه بالضغط عليها أو باحتلالها إذا لزم الأمر. المهم أن لا يعطي المسلمين فرصة الوصول إلى السلطة أو المشاركة الفاعلة فيها وتجريب مشروعهم المستند إلى الإسلام !!

إن بعض هؤلاء — ولا شك — خائفون من أن تفتح الأمة ملفاتهم وتحاسبهم على ما فرطوا في جنبها، وأضاعوا من حقوقها، ودمروا من إمكاناتها بسياسات خرقاء أسهموا في صناعتها أو سياسات الأنظمة التي حظيت بتأييدهم أو ولائهم، أو سكوتهم في أقل تقدير.

لو أن هؤلاء تفكروا في أنفسهم وقالوا: لم يكون من حق ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي أن يجرّب ذلك المزيج العجيب من أنكارهما الشاذة المنحرفة المتطرفة في عاصمتى العباسين والأمويين ولا يحق لأية فئة مسلمة أو حزب إسلامي أن يجرّب برناجه في أي منها !!

لم يخشى على الأقلّيات ولا يخىى على المجموع !!

ربما تكون القوى السياسية التي خدعتها مشاريع التغريب عند الصدمة الأولى وبهرتها واستتبّت عقولها في أوائل هذا القرن وأواخر القرن الذي سبقه معذورة إلى حد ما، أو يمكن أن يبحث لها عن عذر، ولكن ما عذر هؤلاء اليوم بعد كل هذه التجارب وبعد أن زادت نسبة الوعي — خاصة عند هذه الفئات — وأصبح العالم قرية واحدة كبيرة من العسير أن يخفى فيه شيء خفاءً تاماً. فالأخبار والدراسات والتحليلات والتعليقات في متناول يد من يريد !!

فشل منطلقات التغريب الإلحادية:

كما أصبح من المعروف لعامة الناس كما هو معروف لخاصتهم أنه لا أمل في نجاح أية خطة تربية على النطاف الغربي في سائر ديار الإسلام، وأن الأمل في نهضة

من هذا المتعلق ووقةً لهذا النط — في أي بلد مسلم — منعدم، كما ثبت فشل أو عدم نجاح أية مؤسسة من المؤسسات المنشورة عن الغرب لأن التقليد والتبعية والنقل والتجميع لا تبني عقلاً حضارياً متاخماً. وخدعوا على سبيل المثال، لا الحصر «المؤسسة المصرفية» البنوك وقارنوا ما شاءت. لكم المقارنة بين أدوارها في الاقتصاد الغربي والمجتمع الغربي، وما تقدمه للأمم الغربية واقتصاداتها من خدمات، وأدوارها في العالم الإسلامي الذي لا زالت تمثل فيه ما يمثل العضو المزروع الذي يرفضه الجسم فيعكس كثيراً من السلبيات على الجسم كله.

و«الجامعات وأدوارها الإيجابية» — في الغرب — في صناعة الثقافة والفكر وتصحيح وضبط مسار المجتمع» وأدوارها العجيبة في بلادنا التي تكاد لا تتجاوز تخرج قوافل من الكتبة والموظفين ومنسوبي طبقة البطالة المقنعة.
أما العناصر المفكرة والمشففة النادرة في بلادنا فإن تكوينها قد تم خارج إطار الجامعة وفي إطار مبادرات خاصة.

خدعوا مثلاً أجهزة الأمن والأجهزة المعلوماتية المختلفة في سائر بلاد الدنيا تعمل هذه الأجهزة لحفظ وحماية أهداف الأمة، ومقدراتها ومصالحها الحيوية وتتابع حركة خصوم وأعداء الأمة أو منافسيها في السياسة والاقتصاد وسواءها ل تستطيع الحفاظ على مصالح الأمة الأساسية. وحين نقلت إلى بلداننا تحولت إلى أجهزة قمع تعين المستبددين، وتحمي الطغاة وتذل الشعوب، وترهب الأمة.

والمؤسسات الإعلامية وكيف تحولت على أيدي الطغاة إلى وسائل لخداع الأمة وتضليلها وإشاعة الانحرافات في صفوفها بدلاً من أن تتكافل مع الأجهزة التربوية في التوعية والتعليم وبناء الفكر والثقافة كما هو الحال في العالم الآخر.
ومؤسسة البرلمانية، ونظم الانتخابات والاستفتاءات التي تعطي نتائج (٩٩ر٩) المعروفة، وغيرها كثير.

وما من بيت من بيوت الخبرة الغربية في أي مجال من المجالات إلا أنه على أن أهم أسباب فشل التنمية وخططها المختلفة في سائر البلدان المسلمة التي استعانت بتلك المؤسسات عائد إلى الهوة السحيقة بين الأنظمة والشعوب من ناحية وبين هذه الخطط والبرامج وعقيدة الأمة وثقافتها من ناحية أخرى، ولأن الأنظمة عجزت عن إقناع هذه الشعوب بضرورتها أو جدواً هذه الخطط، بل عجزت عن إيجاد أي مشاركة أو قناعة لدى الحكومين بأن لهم دوراً ما في هذه الخطط فضلاً عن تحديد ذلك

الدور وتوفير سبل أدائه على المواطن. والذين أتيحت لهم فرصة معرفة شيء عن الإسلام وعلاقة هذه الشعوب به لم يتزدوا في أن يشيروا على تلك الحكومات بوجوب الالتفات إلى هذه الناحية: فحين استقدمت مصر خبيرين من علماء الإدارة العامة في أمريكا هما لوثر جوليوك وجيمس ك. بولوك ليتحاها الرأي والمشورة في إعادة تنظيم جهازها الإداري عام ١٩٦٢ بدأ تقريرهما بنبذة عن نظام الحكم في الإسلام، واستخلصا مجموعة من القواعد لخصالها في عشر مبادئ إدارية استتبعها من الإسلام ونبأ الدولة المصرية في تلك الفترة ١٩٦٢ أن مراعاة هذه المبادئ وإقامة قواعد الإدارة العامة على أساس منها كفيلة بإحداث الثورة الإدارية المطلوبة^(٤).

وحدث مثل ذلك يوم أرادت أندونيسيا أن تعرف أسباب فشل مشاريعها الإنمائية والاقتصادية فاستقدمت مجموعة من أفضل الخبراء الألمان الذين أكروا لأندونيسيا تلك الحقيقة المرة وهي أن هذه الخطط لابد أن ترتبط بضمير الفرد المسلم لئقى ثمارها، أو ينقل عالم غيب الدين وضعوها وخططوها إلى قلب وعقل المسلم بعد أن يغسل تماماً من كل آثار الإسلام وهذا مستحيل، وأن الأجدى والأفضل هو أن تربط هذه الخطط بضمير الفرد المسلم. وهنا تبدو عظمة رسول الله ﷺ واضحة حين قال: «إِيمَانُ بَضْعٍ وَسَبْعُونَ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدَنَاهَا إِمَاطَةً الْأَذى عَنِ الطَّرِيقِ»^(٥).

فحين يصبح الفعل الحضاري عبادة يناب فاعلها ويحاسب تاركها سوف تخفي الأمة من جديد، وتحقق نهضتها وشهادتها الحضاري بأسرع مما يتوقع المتوقعون. ولذا فإن إصرار الفصائل العلمانية على الاستمرار في دائرة التبعية والتقليد للمشروع الغربي وإصرار بعض الإسلاميين بالقوة نفسها على تقليد الآباء واستحياء الواقع التاريخي كما هو سيقى هذا الإصرار الأمة في دائرة فكر الأزمة، وفي إطار التجارب الفاشلة.

(٤) انظر المسلم المعاصر العدد (٣) ص ٦٥، تموز - يوليو عام ١٩٧٥.

(٥) «رواه البخاري في الإيمان: «باب أمور الإيمان» ٤٨-٤٩، بلفظ «الإيمان بضع وستون شعبة والحياة شعبة من الإيمان، ومسلم «باب بيان عدد شعب الإيمان رقم (٣٥) ، وأبو داود في السنة «باب في رد الأرجاء رقم (٤٦٧٦) ، والترمذمي في الإيمان والنisan ، وغيرهم.

ضرورة المشروع الحضاري الوحدـٰ

إن الأمة في حاجة إلى مشروع حضاري واحد يفجّر طاقاتها ويجمع جهود أبنائها وبقائها قدراتها لتصب في وعاء واحد.

إن الأمر ليس أمر حوارات تؤدي إلى تشكيل جبهات سياسية تضم بعض السياسيين الإسلاميين وبعض القوميين — معاً — بل إن الأمر أعمق وأخطر من ذلك. إنه يتلخص في «كيف تخرج الأمة بكل فصائلها وسائر قواها بمشروع حضاري واحد تستطيع الأمة تقبله والانفعال به، وبذل جهودها الموحدة المتصلة لتحقيقه؟» إن العلماني الذي يطالب المسلمين بالتنازل والانقاء معه عند منتصف الطريق إلى العلمانية أو الإسلامي الذي يطالب العلماني بالاعتراف بأهمية أو ضرورة الانقاء معه عند منتصف الطريق إلى الواقع التاريخي الإسلامي كلا هذين الفريقين يدوران في فراغ!!

إن إسلامي وعلماني — معاً — مطالبان بالالحام مع الأمة ودراسة نفسها وعقليتها وتراثها وخصائصها وتاريخها كفريق واحد يثري كل منها خبرة الآخر وتجاريه مع توحيد المطلق والغاية وتوظيف ذلك كله للخروج بالمشروع المرتقب.

(٦) ولقد حالف التوفيق الأستاذ المستشار طارق البشري في مقالته الوجيزة العميقة فأثار كما هائلاً من القضايا وربطها بسلك دقيق بالمشكلة الأُم «مشكلة الحكم» المزمنة في عالمنا الإسلامي، وأثار جملة من الأسئلة، ووصف واقتصر وسائل علاجية هامة وبسيطة وهي في متناول الجميع في الوقت ذاته حين يوجد إخلاصاً والوعي وروح الانقاء إلى الأمة.

وذلك المقترنات تشكل — في نظري — حلقة هامة في تلك السلسلة الطويلة المتنوعة من محاولات جمع كلمة الأمة على مشروع إنهاض حضاري واحد مثلت جهود الطهطاوي والأفغاني وحمد عبده ورشيد رضا والكواكبي وحسن البنا وهيئات وأشخاص كثيرين حلقات أخرى في محاولة بنائه.

ولقد تباهت وأنا أقلب الطرف بين صفحات «مشكلتان» بقلم المستشار طارق وصفحات كتاب الشيخ الجليل محمد الغزالي «دستور الوحدة الثقافية» الذي شرح فيه «رسالة التعاليم» للشهيد البنا إلى وحدة تلك القضايا واستمرارها. ولذلك فإن ما انطوت عبارات المستشار عليها من قضايا وأحداثها براعته ودقته في الخطاب بخلافة

رقية لابد من تعميقها والتوكيد عليها باستمرار وبقوة حتى تنتقل الأمة من مرحلة «الوعي الكاذب» إلى مرحلة «الوعي الصادق» ولعل صياغة هذه القضايا في أسلمة تتحدى عقول المفكرين المعاصرين وتستفز فيها قدرات العطاء تساعده مشروع الأمة للشهد الحضاري على التكامل فبرى النور، وتبأ عالمية الإسلام من جديد! أو تدور رحاه مرة أخرى.

إن تمزيق صفوف الأمة، والتوازن على أشلائها ومزقها لا يخدم أحداً. وإن استمرار الأمة متمزة إلى معسكرات تصطرب حول ثانيات ما عرفها الإسلام ولاعروبة في ظلاله مظهر من مظاهر الأزمة الفكرية.

الإسلاميون والقصائل الأخرى:

إن العاملين في الحقل السياسي من المسلمين مطالبون أكثر من غيرهم بالعمل على ردم الهوة وإغلاق الفجوة؛ وذلك بأن يؤكدو لأنفسهم ثم لقصائل الأمة كلها أنهم فئات إصلاحية سياسية تتبع إلى مجموع لأمة وإليها كلها، وأن الإسلام ليس حكراً عليها ولا ملكاً لها، وأنها ليست الناطق الرسمي بلسانه ولا الموقعة عن رب العالمين وأنه حجة عليها وليس حجة عليه.

وأن اختلافها مع غيرها من فصائل الأمة لا يعني اختلاف المسلمين مع كفار أو مرتدين، بل هو خلاف اجتهادي فهم قد اجتهدوا وبنوا مشروعهم السياسي الإصلاحي على أساس من الإسلام كفهموه، وأن غيرهم قد يجتهد ويرى منطلقاً آخر يتخذه أساساً لنشاطه السياسي وعمله الإصلاحي، فلا ينبغي أن يتخذ التكفير والتفسيق والتبديع أدوات للمسلمين في الرد على هذه الخيارات بما دام الإنسان محاولاً خدمة الأمة والعمل على إصلاحها باذلاً جهداً عقلياً وفكرياً في الوصول إلى أفضل الوسائل وأحسنتها في هذا المجال رافضاً الإنslاخ من هويته الإسلامية وانتهائه الإيماني فإن الحوار ومقارعة الحجة بالحجية هي الوسيلة الأنسب والأهم والأفضل في الوصول إلى هذا.

كما أن فتح عقول الأمة على التجارب المختلفة وتحليلها ورصد قضاياها وتبين إيجابيتها وسلبيتها، ووضع منهاج سليم للتفكير والتصريف وأعمال، ودراسة مختلف التجارب وعدم الترس وراء النصوص وحدها وإدراك السنن الحاكمة لعمليات تحرك

المفاهيم وتغييرها، وانتشار الأفكار وضمورها سوف يساعد ذلك — كله — على تكامل الوعي الصادق.

ومن هنا تبدو الحاجة شديدة وملحة لمعالجة الأزمة الفكرية واستبدال الأفكار التالفة بالأفكار الصحيحة، ومحنر الهمم والعقول على الانتعاق من دوائر التقليد والتبعية إلى دوائر الاجتهاد والتجدد والإبداع.

إن رسول الله ﷺ قد نبه في حديث صحيح إلى نقطة مهجية هامة — في هذا الإطار — ففي حديث بريدة — وهو طويل — جاء «.... وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن يجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا يجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتكم وذمة أصحابك، فإنكم إن تخافروا ذمكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخافروا ذمة الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدرى أتصيب حكم الله فيه أم لا» الحديث بطوله، أخرجه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢١/١٩ - ٢٢) فلا يستطيع سياسي يواجه قضايا يومية اجتهادية متعددة متنوعة أن يضيّف آراءه إلى الله تعالى — وإلى رسوله — ﷺ بل هي آراؤه واجتهاداته قابلة للخطأ وقابلة للصواب وثبت صوابها من خطأها فيما يثبته الاختبار والتجربة ولاحظة الآثار إضافة للأدلة الشرعية ودلائل العقول.

(٧) من المفيد التنبه إلى أن كثيراً من رموز فكر الأزمة، وكثيراً من مراكز الأبحاث والدراسات في الغرب والمراكز المعاونة معها أو الرديفة لها تعمل ليل نهار على إحياء كثير من بقايا ذلك الفكر الصراعي الميت والميت ونفض الغبار عنه مستغلين الملابسات والمضاungات والاضطراب الذي ساد مواقف فصائل الأمة المختلفة في كارثتي الخليج، ولعل ما يوضح في أذهاننا مانريد ويساعدنا على أن نخرج من دائرة أو دورة التقلب السليمي بين الفعل ورد الفعل وفق الخطط التي يضعها غيرنا لأبد لنا من مصارحة أنفسنا واستقراء مشاكلنا وأزماتنا بصياغتها بصورة أسلعة نجعلها تلح على عقولنا. و تستدعي و تستجيش كل ما لدينا من طاقة للتفكير، وللتأمل والتدبر والحوار المشترك بين فصائل الأمة كافة علينا نصل — مما — إلى بعض الإجابات عن هذه الأسئلة:

أولاً: أين الخلل في مشروع نهضة هذه الأمة أو مشاريع النهضة التي عرضت منذ بدأت المواجهة بيننا وبين التحدي الغربي، وما هو نوع هذا الخلل؟ كفانا تلاؤماً وكفانا مزایدات في سبيل الكسب الحزبي أو الفعوي أو القطري، وكفانا تكفيراً، وتبديعاً أو تفسيقاً وتبادل نعوت الرجعية والتقدمية على غير هدى ولنتوجه بشكل مباشر إلى مشكلاتنا من خلال تلك الأطروحتات التي سلخنا ما يزيد عن القرن ونحن نرددنا دون أن نحقق شيئاً، ولنحاول أن نبحث – معًا – أعني إسلاميين وغير إسلاميين لتساؤلاتنا عن جواب.

لقد اعتبر الكتاب المسؤولون إلى الفصيل التقدمي – منا – أن بداية عهد النهضة الأخيرة هي احتكاك فرنسا بمصر أثناء الغزو الفرنسي النابليوني (عام ١٧٩٨م) هل هذا صحيح؟ وإذا كان الأمر كذلك فهذا نصف ثرائنا وتاریخنا السابق لهذا الاحتكاك الفرنسي المصري؟

ثانياً: هل من الممكن القول بأن المشروع النهضوي – كله – ما بدأ إلا بعد الغزو الفرنسي وأن الأمة المسلمة كانت أمّة جاهلة غبية لم تعرف النهضة إلا حين دخل عليها مستعمر غاز فبدأت تتعرض للحضارة. وهل يمثل الاستعمار (الاستكبار) رسالة حضارية، ومتى كان ذلك، وكيف، ومن هو المستعمر الذي مثل هذا في التراث والتاريخ الإنسانيين عبر القرون؟

هل يمكن أن نعتبر ذلك مجرد تحدٍ استفز في أمّتنا بقايا الحسّ الحضاري؟

ثالثاً: كيف ولماذا ولم تُوقف الأمة في أيٍّ جزءٍ من أجزائها أو قطرٍ من أقطارها إلى تحقيق شيءٍ من أهدافها الأساسية كما حقق اليهود – مثلاً – كيهام؟

رابعاً: ما أثر مفاهيم الحداثة والتقدم والنهضة وفق المفهوم الغربي في الحالة التي نعيشها اليوم؟ وكيف نخرج من حالة التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للغرب بعد أن صار من المسلمات أن العقل المقلد أو التابع لا يمكن أن يبني حضارة ولا شبها فالحضارة وقف على الأمم ذات العقول المبدعة المجهدة البناء؟

خامسًا: كيف نتخلص من عقلية التقليد؟ وما أثر هذه العقلية في الحالة الراهنة التي نعيها منها وما هو الرابط بين حالة التقليد وحالة التبعية؟ وكيف نتحول إلى حالة الاجتهاد في الفقه، والإبداع في المعرفة والعمل، والشوري في البناء الاجتماعي السياسي؟

سادساً: نفسية الإنسان المسلم كيف صيغت بالشكل الذي هي عليه الآن؟ وما نوع الانحراف والخلل الذي أصاب قراءة هذه الأمة لمصادر هدایتها؟ وكيف يمكن تقويم هذه القراءة من جديد وإعادة صياغة النفسية المسلمة لتجاوز نفسية العبيد إلى نفسية التحرر والانتقام؟

سابعاً: سنة التجديد في هذا الدين لماذا اندثرت وحجمت وكيف يمكن إحياء هذه السنة ومن أي مدخل و Maher سبل الحصول على وسائل وآليات التجديد في الأمة؟
ثامناً: منهجة هذه الأمة ونسقها الثقافي كيف يعاد بناؤها وتكونهما لمساعدة هذه الأمة على إعادة تشكيل عقلها وإيجاد قابلية الإبداع والاجتهد فيها؟
ولعل من أهم الأسئلة أو التحديات التي على المشروع الإسلامي المعاصر — خاصة — أن يعد الجواب عنها بعد الكارثة.

تاسعاً: ماهي المؤثرات والمقومات التي يمكن تحديدها كعوامل مشتركة يمكن أن تجعلنا على التفاعل مع زماننا في مواقعنا المختلفة لنبني مستقبلنا — مستقبل هذه الأمة المسلمة ودورها العالمي؟

عاشرًا: ماهي الدراسات المطلوبة لنصبح قادرين على فهم تلك المؤثرات والمقومات؟ وما مجالاتها؟ وكيف نقوم بها، ومن سيهض لها؟

حادي عشر: ماهي البرامج التربوية والتعليمية التي تحتاجها لإيجاد الإنسان القادر على تمثل ذلك — كله — أي تزيله على الواقع، وما محتواها وكيف نوجده؟

ثاني عشر: ماهي المؤسسات الثقافية والتربوية والتعليمية التي لابد من إقامتها لتحقيق ذلك الهدف، وما التغيير الذي علينا أن نحدثه في ما هو قائم منها وكيف؟

ثالث عشر: ماهي علاقتنا بالآخر وكيف تغيّر بين العداء والتعامل، والانفتاح والانغلاق، والانغلاق والاحتياط، وكيفية الاستفادة من الآخر وحدودها، وفي أي الحالات تكون هذه الاستفادة؟ وكيف نبني شبكة اتصالنا الثقافية والحضارية مع الآخر؟

رابع عشر: كيف نعيد الجدية الحضارية لأمتنا، ونخرجها من إطار الثنائيه ونخلصها من عقلية الوهن وحالة التوقف والجمود؟

خامس عشر: ماهي الرؤية الحضارية الإسلامية التي نريد التقدم بها للأمة، وكيف نرد الاعتبار لحضارتنا الإسلامية؟ وكيف نحوها من حقيقة تاريجية ماضية إلى حقيقة تاريخية معاصرة قابلة للتتجدد واستعادة الفاعلية الحضارية للأمة وإعادتها إلى موقع «الشهدود الحضاري» لاحتلال موقعها وتؤدي دورها بوصفها «الأمة الخرجية للناس»؟

سادس عشر: كيف تُعيد فاعلية التعامل إلى منابع الصياغة المعرفية والثقافية والحضارية، والتجديد في بنائنا العقدي والمنهجي والفكري وماهي خططنا وبرامجنا لذلك؟

سابع عشر: كيف نقدم البدائل والحلول المناسبة التي تسجم وطبيعة كل كيان اجتماعي حضاري، وما هي الشروط العقلية والمعرفية المطلوبة لذلك وكيف نحققها ونستوفيها؟

ثامن عشر: كيف يوجد التنساق والتواافق بين الكيانات الاجتماعية الحضارية الإسلامية، ونرتقي بها وفق خطة مدروسة، حتى نتمكن من جمع هذه الكيانات وتوحيدها سياسياً في زمن متضرر ول يكن مدة نصف قرن أو أقل أو أكثر؟ وماهي الأسس والوسائل التي علينا أن نسلكها للوصول إلى ذلك؟

تاسع عشر: كيف نوظف عمليات فهم الواقع في جهود ترشيد الواقع والرقى به وماذا عن الوقت والزمن وجدليته؟

عشرون: كيف تتحقق الفاعلية في شعوبنا رغم كل المعوقات، وكيف نزود طلائنا الإسلامية بالأدوات والوسائل التحليلية التي تمكّنهم من معالجة المسائل التنظيمية والأدائية التي تتحقق تلك الفاعلية في الأمة، وتخرجهم من حالة «الغاثائية» والسير خلف كل ناعق؟

واحد وعشرون: كيف نزود طلائنا الإسلامية بالقدرة الازمة لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وطرائق التعامل معها وقرنها بتجهيزات الكتاب والسنة.

إثنان وعشرون: كيف نجعل من الوحي والوجود مصدرين لفكرنا وثقافتنا وحضارتنا، وكيف نتعامل مع كل منهما تعاماً يحقق ذلك؟ وكيف نبني منهجهما المعرفية عليهما؟

ثلاث وعشرون: كيف نصل إلى مستوى تحدي الآخر وإعجازه ثم الأخذ بيده لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

أربع وعشرون: كيف نعيد إلى أمتنا مفهوم «الأمة» ف يجعله جزءاً من بنائها العقدي العقلي ونسيجها النفسي وسلوكها الإسلامي، وتربيتها، وكيف نعيد بناء الوعي على فروض الكفايات التي تقتل الوعي الأممي وشروط الشهود الحضاري؟
خمس وعشرون: كيف نعيد بناء عقلية الأمة، وتركيبها النفسي إلى حالة الاعتدال والفاعلية التي كانت عليها عند سلف هذه الأمة؟

ست وعشرون: كيف نعيد الاجتهد إلى دوائرنا الفقهية والعلمية، والإبداع إلى دوائرنا المعرفية والفكرية، والشورى إلى دوائرنا كلها بدءاً بالأسرة واتماء بالدولة ونرّى الأمة على ذلك؟

سبع وعشرون: كيف نتخلص من الاستبداد السياسي وحكم الفرد الذي أصبح يهدد كل مقوماتنا؟ أي استبداد كان وأي فرد كان وفي أي مستوى من المستويات، وهل لدينا تصور أو برنامج للخروج من إطار الاستبداد السياسي وغيره؟

(٨) إن هذا الاستبداد الذي يمثل أبرز قواعد المشكلة الأولى صار يهدّد مقومات العقيدة وأركان الإيمان ودعائم التوحيد في قلوب أبناء الأمة؛ ومأساة إلى الأمة شيء إساءة الاستبداد السياسي لها. ولا بأس من وقة قصيرة عنده لتصوير بشاعته وشناعته:

إن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كُلَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغِي * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ (العلق: ٦—٧) وما أصدق ما قاله المرحوم سيد قطب — وهو يعلق على الكلمة الفاجرة التي قالها فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ (النازurat: ٢٤) قال سيد: «قال لها الطاغية مخدوعاً بغلة جماهيره وإذعانها وانقيادها فما يخدع الطاغية شيء مثلاً تخدعهم غفلة الجماهير وذلتها، وطاعتها، وانقيادها. وما الطاغية إلا فرد لا يملك في الحقيقة قوة ولا سلطاناً، إنما هي الجماهير الغافلة الذلول تعطي له ظهرها فيركب، وقد له أعناقها فيتحرر، وتحني له رؤوسها فيستعلى، وتتنازل له عن حقها في العزة والكرامة

فيطغى، والجماهير تفعل هذا مخدوعة من جهة وخائفة من جهة أخرى وهذا الخوف لا ينبع إلا من الوهم. فالطاغية وهو فرد لا يمكن أن يكون أقوى من الآلوف والملايين لو أنها شعرت ب الإنسانيتها وكرامتها وعزمتها وحربتها وكل فرد فيها هو كفء للطاغية من ناحية القوة، ولكن الطاغية يخدعها فيوهمها أنه يملك لها شيئاً. ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة كريمة أبداً، ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة رشيدة أبداً، ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة تعرف ربه، وتؤمن به، وتأتي أن تكون تبعاً لواحد من البشر لا يملك لها ضرراً ولا رشدًا. فأما فرعون فقد وجد في قومه من الغفلة والذلة وخواء القلب من الإيمان ما جرؤ به على قول هذه الكلمة الفاجرة الكافرة ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ ومكان يقوها أبداً لو وجد أمة واعية كريمة مؤمنة تعرف أنه عبد ضعيف لا يقدر على شيء وإن يسلبه الذباب شيئاً لا يستنقذه منه. واستخفاف الطاغية بالجماهير أمر لا غرابة فيه، فهم يعزلون الجماهير أولًا عن كل سبل المعرفة، ويحججون عنها الحقائق حتى يعلموها النسيان ولا يعودون يبحثون عنها، فيلقون في روتها ما يشاؤون من المؤثرات حتى تنطبع نفوسهم بهذه المؤثرات^(٣).

الإسلاميون والمشروع الحضاري:

(٩) إن ما بعد هزيمة (١٩٦٧) جعل الإسلاميين في الداخل العربي والإسلامي بدليلاً غير منازع في ضمیر الأمة عن كل تلك الفصائل، ورشح أطروحة الإسلاميين: «الإسلام هو الحل» لتكون البديل عن سائر أطروحات من سبقهم والجipp عن سائر الأسئلة المذكورة، وبدأت الصفوف الإسلامية تشق طريقها نحو قيادة الأمة، وكان المؤمل والواجب أن يبادر العقل المسلم إلى التقدم بمشروع إسلامي حضاري كامل تبنيه الأمة وتتقدم به إلى كل أبنائها لتفجر طاقاتهم به و تستقطفهم حوله لتحقيق أهداف الأمة الكبرى التي قصرت المشاريع الأخرى عن تحقيقها مثل الوحدة والتحرر الكامل في الأرض والفكر والعقل والثقافة، والإرادة والسيادة، وتحقيق العدل، والشورى، وكرامة الإنسان، وبناء القدرة الإسلامية وتجاوز حواجز التخلف ومعالجة آثاره في كل جوانب الحياة — حتى إذا واتتها الفرصة لتطبيق مشروعها الحضاري في أي بلد استطاعت أن تبدأ فوراً ب تقديم وتنفيذ برامجها ومشاريعها الحضارية لتلمس

(٦) في ظلال القرآن، ج ٦، تفسير سورة النازعات.

الأمة الفوارق بين المشروع الإسلامي الحضاري وسواء وبين حملة هذا المشروع وحملة ما عداه، ودخل الإسلاميون البرلمانيات في كل بلد استطاع حكامه أن ينحووا حكميه شيئاً من الحرية — دخلوها محولين على أعناق الجماهير مؤيدين بكامل إرادتها وكان ذلك مؤشراً كافياً بأن «الحريات السياسية» سبيل المسلمين لتسلم زمام قيادة الأمة: فحماية هذه الحريات وتكريسها والدعوة إليها، وتحويلها إلى هدف استراتيجي ثابت من أهداف القوى الإسلامية يجب أن يصبح واحداً من أهم دعائم بنائها، وجزءاً من مشروعها الحضاري وتبدأ فوراً بتطوير برامجها التربوية، وأطرها التنظيمية لتمثل هذه المعاني وتغرسها في القلوب والعقول والآفاق.

وقد بدأ الإسلاميون يمارسون العمل السياسي، وانتظر الناس مشاريعهم بلهفة ما بعدها لففة — فإذا بكثرين منهم لا يحملون معهم من المشاريع إلا ما كانوا يحملونه وهم دعاة يدعون الجماهير ويعظونها ويدركونها بالواقع التاريخي الإسلامي الظاهر، فإذا جاؤزوا ذلك فإنهم يجاوزونه إلى ما عرف «بتطبيق الشريعة»، و«تطبيق الشريعة» في نظر الأكثرين يعني تطبيق الحدود والتعازيز الشرعية على أمل أن تطبيق ذلك سوف يرضي الله تعالى. وأنذاك سيسير الله سبحانه وتعالى معالجةسائر المشكلات وينحل سائر الأعداء، ويتحقق جميع الآمال ولاشك أن الذي يحيي العظام وهي رميم قادر على كل شيء، ولكنه جلت قدرته قد وضع لهذا الكون وهذه الحياة سنناً، منها سنة التدافع بين الناس لتمكين الدين: «**وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِعْضًا** صوامع وبيع...» (الحج: ٤٠).

ومن سننه جل شأنه أنه ينزل للناس الدين ويرسل إليهم الرسل، ويدعوهم إلى التدين به فهم (أي الناس) الذين يتلقونه ويفهمونه ويفقهونه ويحولونه إلى سلوك ونظم ومتاريج حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وقانونية وواقع يعيشه الناس بقناعتهم وإيمانهم ومن خلال فهمهم لأنفسهم والواقع ولسائر ماحولهم، ويتم بذلك بوسائلهم وشروطهم وأدواتهم وجدهم واجتهدتهم وقدراتهم وبدون ذلك يبقى الدين محفوظاً، ولكن يختل التدين به أو ينذر، «**مَا يَزِعُ اللَّهُ بِالسُّلْطَانِ أَعْظَمُ مَا يَزِعُ** بالقرآن^(٧).

(٧) قوله لعمير بن الخطاب كما في تاريخ بغداد للمخطيب، وفي كنز العمال رقم ١٤٢٧٤، وانظر النهاية في غريب الحديث ١٨٠/٥.

والنصر والبركات ثمرات تدين حقيقى شامل كامل يتناول كل جوانب الحياة ويشكل الجانب القانوني واحداً منها لا كلها، وتصحيح الاعتقاد وبناء الفكر وتكونين الثقافة وبناء المفاهيم الإسلامية تشكل المنطلقات الأساسية للتغيير ما بالنفس لتدور عجلة التحول نحو الأفضل بعد ذلك.

فكأن الناس يتوقعون من القيادات والرموز الإسلامية أن تبادر إلى تعويض الأمة عما فات وتتقدم بمشروعها الحضاري الإسلامي الكامل الذي يعني تنزيل قيم الإسلام على واقع المسلمين المعاصر، وتحويله إلى نظم ومناهج بديلة تحدث عملية التحول الكامل في الأمة لتبدأ انطلاقتها وعالميتها الثانية وتستأنف حياتها الإسلامية فبدأ النظم التالفة والحدود المصطنعة والمياكل الهاكلة تهوى من أمامهم وتبدأ مرحلة العالمية الإسلامية الثانية والشهود الحضاري الإسلامي الجديد — الذي لن يشكل إنقاذًا للأمة الإسلامية وحدها، بل للبشرية عامة.

الإسلاميون والأزمة الفكرية:

ولكن الصحوة الإسلامية العالمية لم تفعل ذلك ولم تحقق من آمال وأماني جماهير الأمة إلا القليل لأنها لا تزال تتجاهل «الأزمة الفكرية» وتجاوزها إلى البحث في بعض آثارها أو نتائجها، ولا تزال بعيدة عن إدراك حقائق أبعاد عالمية هذا الدين وما يترتب عليها من قدرة على استيعاب التعدد والتتنوع بكل أشكاله، وحقيقة ظهوره على الدين كله لا ظهور القهر والاستيلاء والاستعباد بل ظهور الإعجاز المنجزي والفكري ظهور التور والهدى ودين الحق ظهوراً يجعل الناس تدخل في دين الله أفواجاً عن إيمان وقناعة ورضى ويقين صادق لا تشوبه شائبة من إكراه أو استبداد أو تسلط قومي أو إقليمي أو فتوبي.

ولا يزال الوعي على الفوارق بين رسول الله وجهادهم وأتباعهم وجهودهم محدوداً، والوعي على هذه الأمور بشروطه ونتائجها يعتبر لازماً من لوازم الإصلاح لا بد منه.

ولا يمكن للعاملين للإسلام أن يتقدمو نحو بناء هذا المشروع الحضاري قبل معالجة قضايا أساسية أخرى منها قواعد التعامل مع كتاب الله، وقواعد التعامل مع سنة رسول الله عليه السلام وقضية التعامل مع التراث الإسلامي ما الذي يؤخذ وما الذي يترك؟

إن البشرية تبحث بجد عن البديل الحضاري لهذه الحضارة المستبدة الطاغية التي سقط شقها اليساري سقوطاً مريعاً، وها هو شقها الغربي الآخر قد بدأ ميلاته نحو السقوط معلنًا فقره في معالجة المشكلات الاقتصادية ومشكلة الإنسان في الكيان الوراث القائم اليوم على حراسة هذه القيم الغربية — أمريكا — التي قد لا يمر وقت طويل حتى يشهد العالم تراجعاً كفؤة أولى عظمى في العالم، وإن كانت قوة التجدد الكامنة فيها، وطبيعة البحث والتنقل تجعلها تجري بشكل عجيب في البحث عن البدائل في جميع الاتجاهات، ولا نستبعد أن تغير على بعض مزايا الإسلام دون عون من المسلمين وتوظفها على أنها نتائج بحث عقلى أو علمي إنسانى أوصل البحث إليها!! وقضايا التعامل مع الآخر، وبناء المنهجية السليمة في كل هذا والعمل على توعية الأمة عليها ثم إدخالها في إطار برامجها التربوية والتثقيفية لتشقيف أجيال سليمة تستطيع حمل الأمانة والانطلاق بها.

وإذا أرادت الصحوة الإسلامية العالمية أن تحافظ على بقايا ثقة جماهير الأمة بها فلا بد لها من استئثار جميع الطاقات الإسلامية العقلية والفكرية والثقافية وتجنيد الخبرات على مستوى الأمة كلها لا على مستوى الجماعة أو الحزب لرسم معلم المشروع الإسلامي البديل بأقرب وقت قبل أن تبدأ الجماهير مرحلة الانصراف عن أبوابها فإن الزمن لا يتوقف وإن الجماهير لن تصبر طويلاً والأحداث من حولها تتسرع والضغط من كل جانب تزداد باحثة عن الحلول، ومنتظرة للمعالجات الإسلامية الناجعة. وإذا انصرف الداخل الإسلامي عنها ولم تستطع إيقاعها بخطابها، فإن عجزها عن توجيه الخطاب العالمي أكبر.

إنحضارات ونبضات الأمم نتاج فكر وتحيط نخبة أو طبيعة لكن إنجازها وتحقيقها إنما هو بجهودات أمة، ومن عجز عن تحريك الأمة ولم يستطع الخروج من شرنقة النخبة أو الحزب مات في شرنته طال عليه الأجل أم قصر!

ولعل في مقدمة ما ينبغي انصرف لهـ — كلها — إليه بعد معالجة «الأزمة الفكرية» وبناء ما ذكرنا من الإطار الفكري والمنهجي والعمل على إعادة بناء شبكة المفاهيم الإسلامية الأساسية التي أصابها الكثير من التغيير والانحراف ولعل مفهوم «الأمة» في مقدمة تلك المفاهيم التي ينبغي إعادة بنائها في ذهنية الأمة وعقليتها، خاصة وأنَّ المستشار طارق — حفظه الله — قد تناول مصطلح «الجماعة السياسية» في إطار تناوله للمسألة الأولى المتعلقة بمشكلة «نظام الحكم» والبناء السياسي الداخلي

للأمة، وهو تناول سليم لا غبار عليه واصطلاح مقبول لا مشاحة فيه لكنَّ بيان مفهوم «الأمة» وما ضممه الاصطلاح الإسلامي فيه سيزيد الأمروضوحاً إذا علم ارتباط مفهوم «الأمة الإسلامية» بموقع الأمة في إطار هذا المفهوم من بقية الأمم وعلاقة هذا المفهوم بالإطار المرجعي للأمة والهيكل والقونوات والنظم والمؤسسات والأهداف والغايات والمقاصد المرتبطة بهذا المفهوم فإن ذلك سيعين الباحث القارئ لـ «مشكلتان» و «قراءة فيها» على إللام بأبعد أُخْرى يفيد القارئ إللام بها في هذا المجال.

(١٠) مفهوم «الأمة»:

إن مفهوم الأمة — في اللغة العربية — محدود المعنى تقريباً: فهو لا يعدو «الجماعة»؛ لكن الشارع جعل مفهوم الأمة يتضمن مجموعة أمور قد تبدو لأول وهلة مفاهيم مستقلة لكنها — عند النظر — لا تنفصل عن بناء هذا المفهوم الشرعي بحال. فوحدة الأمة واستقلالها، ونضتها، وعمرانها وشهادتها الحضاري، وقوتها، وولاؤها للإيمان وأهله، وبراؤها من الكفر وأهله، كل تلك الأمور تعتبر مضمنة في مفهوم «الأمة» بمعناه الاصطلاحي، الذي استعمله في الشارع الحكيم تبارك وتعالى.

كما ربط بهذا المفهوم مجموعة أخرى من المفاهيم ذات البعد الإسلامي العميق كالأمانة، والاستخلاف والشهود الحضاري والخيرية والوسطية والابلاء والإعمار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الخير والإيمان بالله أولاً وأخيراً. ويوم فقد الجماعة عنصراً من هذه العناصر تفقد كونها «أمة» بالمفهوم الشرعي فهي إن تحلت عن الالتزام بما أنزل الله أو بعده عن وحدتها أو تنازلت عن ولائها وبرائتها أو نأت عن دورها وعن وسطيتها وعن شهادتها الحضاري: فقدت الأهلية لأن تتصف بأنها أمة بالمفهوم الشرعي وإن احتفظت بلقب «أمة» بالمفهوم اللغوي الفضفاض نسبياً.

أما موقع هذه الأمة الإسلامية المخرجة للناس فهو موقع متميّز هو — في نظري — : كموقع رسول الله ﷺ منها. فموقعها من الأم هو موقع الشهادة والخيرية والتزكية والتعليم والقيادة، ولا ينبغي أن يغيب هذا عن البال. كما أن موقع رسول الله ﷺ من الأمة موقع الشاهد عليها والمعلم لها والمربي والمذكر والمطهر لنفسها وقلوبها، وهو في الوقت نفسه رؤوف رحيم بها. وموقع أمتنا من سائر أم الدنيا نفس

هذا الموقع بالضبط فهي الشاهد على الناس والمعلمة والمرية والمذكورة للأم والرؤوفة الرحيمة بها، وكل ما يقتضيه قيامها بهذا الدور واجب من واجباتها وفريضة من فرائض الله تعالى عليها تقتضيه طبيعة إخراجها للناس، وابتعاثها إليهم ووسطيتها وشهادتها الحضاري وكونها نواة عالمية شاملة وقطب رحى دائرتها.

ثم هي أمة قراءة بدأ تكتونها وبناؤها لبنة لبنة بنزول **﴿اقرأ﴾** (العلق: ١)، وأكمل بناؤها بنزول **﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾** (المائدة: ٣) وهي كلمة مقرودة كذلك.

وكتاب هذه الأمة الكريم القرآن العظيم يمثل الإعجاز المطلق المتحدي للبشر على الدوام أن يأتوا به مثله كلاً أو جزءاً، وسنة رسول الله ﷺ مثله موضحة شارحة، فهي مثلاً لأفضل أحكام قواعد تنزيل هذا الكتاب على الواقع المعاش في وقت رسول الله ﷺ وعلى الدنيا كلها بعد ذلك أن تتأسّي بهذه السنة ومنهجها في تنزيل مطلق الكتاب على الواقع النسيّي، وأن تتمثلها في خطواتها كلها. وبالتالي فإن مقومات بناء هذه الأمة وقواعدها وخصائصها تمثل قبسات من تلك الخاصية المطلقة للنبوة والرسالة التي يمثلها رسول الله ﷺ كمثل نفحات من ذلك الإعجاز المطلق الذي يتمثل في القرآن العظيم، فلا يمكن إعادة بناها حين تهدم ولا يمكن أن تستحي هذه الأمة حين تموت بغير ذلك المنج إلهي «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح له أبوها»^(٨)، كما أن تلك المقومات والخصائص التي بنيت هذه الأمة عليها لا تقبل زيادة بشرية ولا نقصاناً إنسانياً، كما لا يتقبل التصور الإسلامي شيئاً من ذلك.

وحين يُحمل مفهوم الأمة بتلك الخصائص العرقية والإقليمية بحيث تطغى على خصائص العالمية والشمول فيها أو تختزل فيها تلك الخصائص، أو يحدث تغيير في المفهوم الشامل أي تغيير جزئي أو كلي، فإن ذلك يشكل إعراضًا لا تقبله طبيعة هذه الأمة وقد تخرج بها عن كونها أمة مسلمة.

وبالقوة نفسها يأتي مفهوم الأمة الفرقة وضعف الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وضعف البراء من أعداء الله ورسوله أو المؤمنين.

ويأتي مفهوم الأمة كذلك بمفهومه الشرعي الذلة **﴿وَلَهُمْ العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾** (المنافقون: ٨) ويأتي الجهل المطبق، والمرض أو الضعف بكل أنواعه

(٨) قول مأثور عن الإمام مالك رضي الله عنه.

وبكل مفاهيمه، لأن هذه «الأمة» كما قلنا لها دور وموقع لا يمكن أن تؤديه إلا وهي ممثلة بكل خصائص القوة والقدرة وتجاوز العجز.

ويأتي مفهوم «الأمة» كذلك الظلم والطغيان بكل أشكاله، والاستبداد بكل دركاته فإذا وقع شيء من ذلك كان الجهاد (الذي يعني في هذا الموقع: بذل كل الجهد بكل أنواعها) واجباً لتقويم الجبهة الداخلية وإعادة بنائها، واحتلت البيئة الداخلية وإصلاحها الأولوية الأولى على سائر الفرائض والواجبات الجماعية، وتحولت فروض الأمة أو فروض الكفایات إلى واجبات أعيان وفروض شخصية عينية على الشخصية الفردية كما هي واجبة على الشخصية المعنوية حتى تسترد «الأمة» عافيتها ووحدتها وتؤهل من جديد لأداء دورها.

وتبدأ هذه الفروض التي هي فروض مقاومة الأمة لعوامل فرقها وغزرها بالكراهية والرفض القلبي لكل ما ذكرناه. والرفض العقلي الواقعي الوعي لظاهر الانحراف ثم استعمال وسائل التثقيف والتوعية بكل أنواعها وأصنافها لتتبئها وإيقاظ النائمين، وتحذير المغتربين وتنقية وتطهير صنوف الأمة وتحجيمها وتهيئتها للقيام بفرائض التعديل، وإيجاد البيئة المناسبة لقبول ذلك التعديل، ثم إحاطة تلك المقومات بكل وسائل الحفظ والحماية الازمة وفي مقدمتها الشورى وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه ضرورية كانت تلك الحقوق أو حاجة أو محسنة، وإقامة ركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل مؤسسي يحول دون توقفه أو قصوره عن أداء دوره لكي لا يتكرر الانحراف في الأمة أو يعود إلى الظهور ثانية.

(١١) ومن المؤسف أن الوعي الموضوعي على هذا المفهوم «الأمة» بالشكل الذي ذكرناه قد أصابه كثير من عوامل الإضعاف في الماضي نتيجة خلل في فهم بعض حلقات منهج التصور الإسلامي، حدث في أعقاب انقلاب قبائل سريعاً على الخلافة البوية التي حولت بشكل قسري إلى ملك عضوض، وانفصل السلطان عن القرآن وصار العلماء المجتهدون وقادة الفكر في جانب وأصحاب السلطان في جانب آخر، وأصبح الصراع على الشرعية والمشروعية بين الفريقين هو السمة الغالبة للعلاقة بينهما. ولم يقف التدهور عند هذا الحد بل تجاوزه خلال عقود قليلة إلى نوع من الجبرية والسلطان وإهانة الشورى وتحويل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى عمل فردي وتجاوز الناس تحذيرات رسول الله عليه صلوات الله عليه وآله وسلامه المستقبلية ولم يلتفتوا إليها ومن هذه

التحذيرات «لتتقاضن عرى الإسلام عروة عروة تثبت الناس بالتي تلهمها، فأولهن تقضى الحكم وأخرهن الصلاة»^(٩) وقوله «ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان، فلا تفارقوا الكتاب»^(١٠) وإذا تأخرت الأمة في إعادة بناء العروة التي انتقضت وهي الحكم ولم تتمكن من إعادة الخلافة الحقيقة على منهج النبوة ورضيت بالشكل وغفلت عن المضمون كان لابد أن يتتابع انتقاض العرى حتى يضيع قوم الصلاة.

تفرق الأمة:

(١٢) وفي غمرة هذا الصراع المرير على الشرعية بين القيادة الفكرية والسياسية تعرض العقل المسلم لجملة كبيرة من التغيرات والبدع الحادثات والانحرافات الفكرية في النظر إلى الإنسان والكون والسلطة والحياة الدنيا والدين والأسباب والسنن وغير ذلك.

فاختلطت في رؤية المسلم الأدوار بين عالي الغيب والشهادة وقضاياها، وافتuel نزاع مزعوم بين الوحي والعقل واضطرب فهم المسلم بين الإرادة الإنسانية والعقل الإنساني وبين الإرادة والفعل الإلهي، لتشاً عقيدة الجبر والقدر كما اضطربت صورتا الدنيا والآخرة، وتغير فهم الإنسان المسلم لحقيقة الإنسان ودوره في الحياة، ودب التغيير إلى كثير من عناصر منظومة العقل المسلم الفكرية واحتلت المفاهيم الفلسفية المستوردة بكل أنواعها ومختلف أشكالها محل المفاهيم الإسلامية واقتنع الناس من الإسلام بأشكاله فساد النظر الجزئي والقياس السطحي والاتجاه الشكلي وأسىء فهم

(٩) أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم عن أبي أمامة وهو صحيح كما في تغريغ الترغيب ١٩٧/١ للألباني.

(١٠) جزء من حديث عن معاذ نصبه: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذلوا العطاء ما دام العطاء، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، ولست بطار كيه يمتعكم الفقر وال الحاجة، ألا إن رحى الإسلام دائرة، فدوروا مع الكتاب حيث دار، ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان، فلا تفارقوا الكتاب، ألا إنه سيكون عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم، فإذا عصيتموهن قتلوك وإن أطعتموهن أصلوكم». قالوا يا رسول الله، كيف نصنع؟ قال: كما صنع أصحاب عيسى بن مرريم، نشروا بالمناشير، وحملوا على الخشب، موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله».

رواه الطبراني في المعجم الكبير ٩٠/٢٠ رقم ١٧٢ وفي سنته انقطاع، حيث رواه يزيد بن مرثد عن معاذ، ويزيد ثقة، ولكنه لم يسمع من معاذ، وبقية رجاله ثقات، ويمكن أن يتفقى بالأحاديث الصحيحة التي في معناه.

كثير من أحاديث رسول الله ﷺ وسنته. كما دس الكثير عليه «عليه الصلاة والسلام» كذا دخل التفسير والتأويل مداخله كثيراً ما حجبت من أنوار الكتاب الكريم وصادرت على فهمه، وافترقت كلمة الأمة وتحولت إلى طوائف وأحزاب وفرق يلعن بعضها بعضاً، ويُكفر أو يُفسق أو يُدع كل منها الآخر بهم عقديّة أو فقهية. واستمرت الأمة بالتفرق وجاء الفهم المنحرف لسنة رسول الله ليحول الفرقة إلى حتمية تاريخية بناء على الحديث المعروف «افتقرت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة وافترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي في ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ما عليه أنا وأصحابي»^(١) فلعل ما قصده الرسول ﷺ هو التحذير من الفرقة والتخويف منها وتنبيه الأمة إلى اتخاذسائر أسباب الخدر والمحيطة من الفرقة، ولكن فكر الأزمة جعل الحديث يُفهم على أنه قدر حتمي لابد من تحقيقه مع أن آخر الحديث ينبع بوضوح إلى وجوب وحدة الأمة والتحذير من فرقتها أو السماح بظهور أسبابها حيث قال ﷺ: «كلها هالكة إلا واحدة ماعليه أنا وأصحابي»، وبدلاً من أن يتوجه البحث إلى العمل على تأصيل منهج رسول الله وأصحابه ويشاع بين المسلمين ليتمسكون به في بناء وحدتهم وينجوا بذلك من الفرقة، أخذت كل فرقة أو مذهب توصل لقضاياها الخاصة والخلافية وتعتبر نفسها هي الفرقة الناجية لتزيد في فرقة الأمة وبث أسباب الصراع بين فصائلها. ومن الطبيعي أن تتراجع الأمة عن دورها وقد ابتدلت بكل هذه الأمراض وأن تفقد وحدتها وأن تجتمع عليها الأم وتداعي لتنقض عليها، لتهزم أمام الصليبيين، وقبل أن تسترد أنفاسها من ضغط الحروب الصليبية داهمها التيار، فأصابوا منها ما أصابوا. ولم تسترد عافيتها إلا في القرن الثامن الهجري على أيدي آل عثمان فتوحدت ديارها مرة أخرى، لكن المشكلات الفكرية ظلت جذورها وجرائمها حية قادرة على الفتك بها عند أول بادرة ضعف تبدو عليها، لأن الدولة كانت تشغل على الدوام بتوسيع الحكم ومقاومة الأعداء والاقتصار على الجانب القضائي الفقهي من الإسلام وما يمكن تسميته بالجانب المدني أو ما يسمى في أيامنا هذه بالقانون المدني أو أحكام القانون المدني، وإخضاعهما

(١) حديث صحيح روي من عدة طرق وبالفاظ متقاربة كا في أبي داود والترمذى والمسانى وابن ماجة — انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى (١٤٩٢) و (٢٠٣).

أي الجانين القضائي والمدني للأحكام الفقهية المستمدة من الأصول الشرعية، فيكون ذلك هو نصيبها من الإسلام.

الأمة والانحراف السياسي:

(١٣) أما الجانب السياسي فقد بقي بعيداً عن الإسلام، مخالفًا لنهج النبوة، وكذلك الجانب الفكري فلم تُعد الأمة ببناء المنظومة الفكرية، ليعود العقل المسلم إلى تأثيره وفاعليته منطلقاً بالتصور الإسلامي السليم في عملية البناء الحضاري، وبقيت حية سائر أخطاء وأخطار مفاهيم الجبر والقدر، والصراع بين النص والعقل، وإهانة قيمة الفعل الإنساني، وإرادة الإنسان، وإهمال دور الأسباب ، واحتلال النظر إلى الإنسان والكون والحياة، والاهتمام بالأشكال الفقهية عن الأهداف والمقاصد الشرعية، وقبول الأمر الواقع بسلبية المستسلم بدلاً من إيجابية المُجاهِد المناضل.

تأصيل الانحراف:

بل لقد تم تأصيل بعض المفاهيم الخاطئة، بِإِسْمِ «الاحتياط وسد الذرائع» أخضع الناس للجباية وبِإِسْمِ «الإجماع السكوتى» استبد الطغاة وادعوا تمثيل الأمة الساكتة أو المسكتة بالقوة، وبِإِسْمِ الخوف من أخطاء الاجتihad رسخ التقليد في كل شيء. وبِإِسْمِ الخوف على وحدة الأمة طول بقبول إمامنة الجور والجبر وأعلنت شرعية أحکام الجائزين والمتجرجين والمستبدین وضمير الفقه الفكري والفقه السياسي وفقه بناء الأمة والفقه الأصولى والمنهجي، لحساب التمow السرطانى للجدل الكلامي ، والفقه التعبدي ، والفروعى ، والجزئى، فكان من الطبيعي أن تعود الأمة إلى التراجع من جديد بعد أن يخبو بريق الانتصارات العسكرية، لذلك فإن فتوحات الدولة العثمانية وغلوتها العسكرية لم تستمر إلا بضعة عقود من السنين لتبدأ دورة تراجع جديد انتهت بتمزق الأمة الكامل، وانهيار آخر رمز سياسي لوحدتها التي لم تكن كاملة وذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى في مارس عام ١٩٢٤م^(١٢).

وبَقَى ذلك كَانَتْ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْأَمْمَةِ تَعْانِي، وَبَعْدَهُ كَانَتْ أَجْزَاءُ أُخْرَى تَعْانِي مِنْ

(١٢) هذا اليوم لو وقع لدى أية أمة أخرى لا تخدته يوم حداد عام ليذكرها بوحدتها الغائبة جيلاً بعد جيل، وما جرته عليها مشكلات الفرق والفرقة.

فقدان استقلالها، وتزق وحدتها وتخلّفها وعجزها على دركates متفاوتة، لكن من أهم خصائص هذه الأمة أنها لا تفقد ارتباطها بدينها كليّة، فمهما كثرت الاحترافات وتتوعد الاتجاهات تبقى طائفة منها على الحق ظاهرة قلت أو كثرت لا يضرها من خالفها. وفي ضمير هذه الطائفة تستقر قضيّاتها الكبّرى مثل وحدة الأمة، وشهادتها الحضاري، ووسطيتها، وعدالتها، وغير ذلك من صفاتها، فهذه الأمة لا تجتمع على ضلاله، ولا تجتمع على خطأ على الإطلاق، ولا تضمحل قيمها، ولا تنتقض سائر عرها تماماً، بل تبقى طائفة منها ظاهرة على الحق مهما كلف الأمر.

(٤) ولذلك فإن كثيراً من المصلحين نادوا بوجوب إصلاح فكر الأمة وعقيدتها ومناهج ونظم حياتها، ومن أواخر تلك الأصوات التي سبقت انبعاث سلطنة آل عثمان ولم تفلح في إنقاذهما، كان صوت أولئك العلماء الذين حاولوا في بلاد إسلامية كثيرة أن يفعلوا شيئاً كثيراً فلم يفلحوا، ومنهم السيد جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٤هـ / ١٨٣٨-١٨٩٧م) وغيره من نددوا بالاستبداد السياسي وكشفوا عن عواقبه الوخيمة ودعوا إلى وحدة المسلمين وإصلاح نظامهم السياسي ومعالجة أزمتهم الفكرية وبين يدي الآن بعض مقالات السيد الأفغاني أود أن أضع فقرات منها بين أيدي القراء ليروا ما إذا كانت أمتنا قد تقدمت أو تدهورت بعد ما يزيد عن ثلاثة عشرة سنة ومائة سنة !!

الشرق والشريقيون في نظر الأفغاني:

ففي مقالة بعنوان «الشرق والشريقيون» كتبها السيد عام ١٣٠٠هـ وصدرها بمقيدة طويلة تحدث فيها عن الإنسان وكرامته وعن عقله وأهميته ، وأهمية استخدام الإنسان لعقله، كما تحدث عن النفس الإنسانية، وشرف الإنسانية وكرامتها، وكيف كرم الله سبحانه وتعالى على سائر المخلوقات فكانه يهد ويوضح انعكاسات الأزمة الفكرية على الأمة الإسلامية ثم قال بعد ذلك ما لفظه: «إن الشرق بعد أن كان له من الجاه الرفيع سقط عن مكانته واستوى الفقر والفاقة على ساكنيه، وما غلب الذل والاستكناة على عامريه ولا تسلطت الأجانب ولا استبدت بأهله الأبعد، إلا لإعراض الشرقيين عن الاستنارة بعقولهم، وطرق الفساد إلى أخلاقهم، فإنك تراهم في سيرهم كالبهائم لا يتدبرون أمراً ولا يتقون في أعمالهم شرّاً، لا يكدون جلب النافع

ولا يتتجبون عن المضار، طرأ على عقوتهم السبات ووقفت أفكارهم عن الجوابان في إصلاح شؤونهم، وعميت أبصارهم عن إدراك النوازل التي أطاحت بهم، يقتربون المهالك ويتشون المداحض، ويسرعون في ظلمات هوتها نفوسهم ونشأت عن أوهامهم المضلة، ويتبعون في مسالكهم ظنواًقادهم إليها فساد طبائعهم، لا يحسون المصائب قبل أن تقصم أجسادهم وينسونها كالبهيمة بعد زوال آلامها، وإن دمال جراحها، ولا يشعرون لاستيلاء الغباوة على عقوتهم وسيطرة ظلمات غشاوية الجهل على بصائرهم باللذائذ التي خص الإنسان بها من حب الفخار، ومن طلب الجد والعزة وابتغاء حسن الصيت وبقاء الذكر بل لاستيلاء الغفلة على عقوتهم، يحسبون أن يومهم الذي هم فيه هو كالسارحة، هكذا شأنهم لا يدركون عواقبهم ولا يدركون مآل أمرهم، ولا يذرون ما يتربص بهم عن أمامهم ومن خلفهم ولا يفقهون ما يضممه الدهر لهم من الشدائيد لذلك تراهم قد رأوا الذل وألفوا الصغار وأنسوا الهوان وانقادوا للعبودية ونسوا ما كان لهم من الجد المؤثث والمقام الأمثل، لقد انهكوا في الشهوات الدنيوية وغاصروا في اللذات البدنية وتخلقوا بالأخلاق البهيمية، وتوسدوا الكسل والفشل واتصفوا بصفات الحيوانات الضاربة: يفترس قويهم ضعيفهم ويتعبد عزيزهم ذليلهم، يخونون أوطانهم ويظلمون جيرانهم، ويستلبون أموال ضعفائهم ويخسون بعهودهم ويسعون في خراب بلادهم ويمكنون الأجانب من ديارهم لا يحمون غماراً ولا يخشون عاراً، عالمهم جاهل وأميرهم ظالم وقاضيهم خائن ليس فيهم هاد يرشدهم إلى سبيل النجاة» أ.هـ^(١٣).

ثم تعرض في صفحات عديدة إلى الخيانات بين الدول والحكومات التي كانت قائمة تلك الفترة فقال: «إن العثمانيين اتفقوا مع الروس على اقتسام بلاد إيران» حين تغلب الأفغانيون على أصفهان أيام الشاه سلطان حسين، ولو نظروا بمنظار التدبر إلى الأمة الروسية وما لها من العلاقات مع اليونان والروماني وغيرهم من رعاياها السلطنة العثمانية، وما يمكن أن تحوز في مستقبل أمرها من القوة والبساطة ما احتج في بالهم محالفتها ولا خطر في أذانهم مؤامرتها» ويستمر السيد الأفغاني موضحاً: كيف كان حكم تلك الفترة وما قبلها يتحالفون مع قوى عظمى وهم في غفلة من نتائج هذه التحالفات فيقول: «ذهل العثمانيون تهاؤاً منهم عن العلاقات التامة التي كانت بينهم

(١٣) مقالة نشرت في جريدة «أبو نظارة زرقاع» التي كانت تصدر في باريس في ذلك الوقت.

وبين الهند وأن سلطنتهم لو امتدت إلى تلك المالك للدخل جميع حكامها بلا معارضة تحت لوائهم وقدروا حيثد على قلع الحكومة الانجليزية في الهند، وسدوا عليها طريق فتوحاتها في الشرق. وشاه إيران فتح بلاده إلى الانجليز إرضاء للإنجليز وهدد الأفغان بالحرب» أ.ه. وترك مصائب عصر السيد الأفغاني وما ذكره من مآسي تلك الفترة.

فشل مشاريع الإصلاح:

(١٥) لنتقل إلى «مشكلتان» اللتين أراد المستشار طارق أن يدعونا لدراستها معه مشكلة الحكم وكارثة الخليج. ومن الملفت للنظر أنها حينما نقرأ كلمات السيد الأفغاني بكل ما فيها من مرارة فكأنما نقرأ حال الأمة في أيامنا هذه من حيث الخلق والسلوك والعلاقات بين الحكام والحكومين، والأحزاب والجماعات ، وكذلك الأفراد، مائة وثلاثة عشر سنة مضت وحال الأمة كما هي لا يجد أنها تغيرت، اللهم إلا إلى الأسوأ في بعض الجوانب ذلك لأن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والأزمة الفكرية لا تزال تحمل عقول وأذهان أبناء هذه الأمة وتقود خطواتهم. ومام تعالج هذه الأزمة الفكرية، وتبني الأمة المسلمة نسقاً ثقافياً، وتعد تشكيلاً العقلية المسلمة، وبناء النفسية المؤمنة السوية وتعمل على إعادة تربية أبناء الأمة من جديد بحيث تغرس فيهم الأفكار الحية والعقلية المستنيرة القادر على الاجتهد حيث يكون الاجتهد، والإبداع حيث يكون الإبداع والاتباع حيث يجب الاتباع فإنها لن تستطيع استئناف دورتها الحضارية المتضررة، ولن تتمكن من السير باتجاه عالميتها المرتفعة فإن تلك الأمور شروط لازمة وسنن ضرورية ولن تجد لسنة الله تبديلًا.

خمسة أخيرة:

وهستة أخيرة في آذان بعض أجهزة ورموز بعض الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي:

إن بعض الأنظمة قد ضاقت ذرعاً بذلك المامش البسيط من الحرفيات التي أعطتها فعادت وصادرتها من جديد تحت ستار مختلفة .
وبعض الأنظمة لا تزال تعيش أحلام مرحلة يبع رؤوس المسلمين وأمثالهم

إلى القوى العالمية، أو المساومة على حريّاتهم لكسب المساعدات والدعم الدولي والتأييد.

لقد آن الأوان لأن يدرك الجميع أن أفضل الضمانات وأقواها لأي نظام تلاحمه مع الأمة، وكسبه لثقتها. وأقوى وسائل البقاء لأي نظام قيامه على دعائم الشرعية الحقيقة النابعة من إيمان الأمة وضميرها.

كما آن الأوان لتدرك بعض الأنظمة أن زمن اللعب على حبال التوازنات الدولية قد ولّى. وأن أفضل وسائل القوة والبقاء لأي نظام تكمن في توحيد الأمة ورصن صفوتها وكسب ثقتها.

فإن زمن الحرب الباردة وبيع رؤوس الفصائل الإسلامية للروس أو الأمريكان ورؤوس بعض الوطنين أو الشيوعيين للقوى الغربية قد ولّى كذلك، ولذلك فلقد كانت نكتة غبية وسخافة تلك التي قالها ليكر أحد رموز الدكتاتوريات المعاصرة: «أخشى أن تأتي في زيارتكم القادمة فتجد على هذا الكرسي واحدًا من ذوي اللحى الكثة أو تجدني قد رضخت لهم وذهبت إلى الجامع فيكون لقاؤنا القادم في الجامع الكبير». ولمثل هذا قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَظْلَمِ مَنْ مُنْعِنَ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسُعِيَ فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانُ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ. لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَزْنَةٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٤).

إن من خذله الله وكرهته أمته، ونبذه بلده لا يغنى عنه بيكرا ولا غيره من الله شيئاً.

نسأل الله — تعالى — أن يهشّ هذه الأمة أمر رشد يعزّ به أهل طاعته، ويذلّ به أهل معصيتها، وتعلو فيه كلمته، وأن يعيينا على تغيير ما في العقول والقلوب والأنفس لتصبح العقيدة ويستقيم التصور وتولد الأفكار السليمة الحية وتنطلق الأمة من جديد مستأنفة حياتها الإسلامية ودورة حضارية جديدة وعالمية طال انتظار الدنيا لها، والله ولّي التوفيق.

كتبه: د. طه جابر العلواني

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

في شمال أمريكا:

خدمات الكتاب الإسلامي

Islamic Book Service
10900 W. Washington St
Indianapolis, IN 46231 U.S.A.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

المكتب العربي المتعدد

United Arab Bureau
P.O. Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

في أوروبا:

خدمات الإعلام الإسلامي

Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214

المؤسسة الإسلامية

The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, Leicester LE6 0RN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

المملكة الأردنية الهاشمية:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
ص.ب. ١٤٨٩ - عمان
تلفون ٦-639992 (962)
فاكس ٦-611420 (962)

المملكة العربية السعودية:

الدار العالمية لكتاب الإسلامي
من. ب. ٥٥١٩٥ من ١١٥٣٤
تلفون ١-465-0818 (966)
فاكس ١-463-3489 (966)

المغرب:

دار الأمان للنشر والتوزيع
4، زقة المامونية
الرباط
تلفون ٧٢٣٢٧٦ (212-7)

لبنان:

المكتب العربي المتعدد
من. ب. ١٣٥٨٨٨ من ٨٠٧٧٧٩
تلفون ٨٠٧٧٧٩
فاكس ٢١٦٦٥LE

الهند:

Genuine Publications & Media (Pvt.) Ltd.
P.O. Box 9725 Jamia Nagar
New Delhi 100 025 India
Tel: (91-II) 630-989
Fax: (91-II) 684-II04

مصر:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
٢٦ - ب شارع الجزيرة الوسطى
الزمالة . القاهرة
تلفون ٣٤٠-٩٥٢٠ (202)
فاكس ٣٤٠-٩٥٢٠ (202)

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزيئات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغایاته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقيات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية والإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought

555 Grove Street (P.O. Box 669)

Herndon, VA 22070-4705 U.S.A

Tel: (703) 471-1133

Fax: (703) 471-3922

Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

معالجة ذات إطار فكري ومنهجي تعتبر نموذجاً لأساليب التناول المتميزة للقضايا الساخنة المشكلة التي قد يتردد الكثيرون في بحثها وتناولها.

ولما أشمت به هذه المعالجة من عمق وإيجاز في الوقت ذاته فإنها تصلح أن تتحذ عينة لدراسة تاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين فيما يتعلق بنظام الحكم. كما تناولت الدراسة مشكلة الخليج باعتبارها «حدثاً مدرسيّاً» يمكن لطلبة العلوم السياسية تناوله بالدراسة والتحليل لمعرفة كيفية تشابك القضايا وتضارب العلاقات وتأثيرها مجتمعة في صناعة حدث بهذا الحجم، قد يظن أصحاب النظر الجزئي أحاديث أو بساطة العوامل المؤثرة فيه.

كما أن المعالجة قد لفتت النظر بأسلوب الحكيم السهل الممتنع إلى المواقف المبدئية المتنوعة - التي إن لوحظت مجردة بعيداً عن المؤثرات والأعراض الجانبية فإنها ستساعد في جعل أسباب الخلاف في صفوف الأمة مفهوماً أو قابلة للفهم وتلك خطوة هامة في الاتجاه السليم. والله الموفق.